

# مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة واثره على المنطقة العربية - الاتحاد الاوربي أنموذجاً -

م.م. مروان سالم العلي\*\*

أ.م.د. كوثر عباس الربيعي\*

## المقدمة

لو القينا نظرة فاحصة على التاريخ السياسي للنظام الدولي لوجدنا ان هناك مايمكن عدّه ثوابت تؤطر عملية التغيير في صعود قوى دولية وفي الوقت ذاته يعد علامة من علامات افول وانحطاط قوى اخرى دب الوهن في قدراتها.. ورغم انه لا يمكن وضع حدود زمنية لعملية نشوء وسقوط القوى الكبرى ، إلا أنّ هناك مقومات قد تكون فيها مكامن القوة والصعود، أو معوقات تمهد لعملية الافول.

لقد كان القرن التاسع عشر الميلادي يوصف بانه قرناً بريطانياً بلا منازع ، ثم جاءت الحرب العالمية الاولى في مطلع القرن العشرين لتعزز تلك المكانة ، بينما كانت الحرب العالمية الثانية بمثابة اعلان عن بداية الافول للامبراطورية البريطانية، وبزوغ قوى دولية اخرى ، تمثلت في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، قادت كلاً منها احد معسكرين، هما المعسكر الراسمالي والمعسكر الاشتراكي، اللذين قادا تفاعلات البيئة الدولية لنحو نصف قرن.

وسيطرت على المشهد الدولي في تسعينات القرن المنصرم تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي وتداعي الدول المرتبطة به، وانفراد الولايات المتحدة الاميركية بموقع الدولة العظمى، التي طرحت رؤاها لتسيير شؤون العالم عبر الدعوة الى ما اطلقت عليه توظيف النظام الدولي الجديد أبان رئاسة جورج بوش (1989-1993) ثم توظيف العولمة أبان رئاسة بيل كلنتون (1993-2001) وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين الذي يصر الاميركيون انه ينبغي ان يكون أميركياً، ويحرصون على تقديم تصورات استراتيجية تدعم هذا الطموح ، وتعمل على منع بروز قوى اخرى جديدة.

ورغم أن السيطرة الأميركية على المشهد الدولي كانت واضحة خلال العقدين الاخيرين، الا ان ذلك لايعني ان الطموحات الاميركية كانت تسير بلا عوائق، بل ان القوى الكبرى المتعددة في الساحة الدولية، سعت الى كبح جماح القوة الاميركية والحد من انفرادها في الشؤون العالمية، وكان في مقدمة تلك القوة، الاتحاد الاوربي، الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة عملاقاً اقتصادياً، يملك الكثير من مقومات القوة، حتى عدّ الاقدر على منافسة الولايات المتحدة وتقديم البديل عن القطب السوفيتي.

(\*) أستاذ مساعد - مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد.

(\*\*) مدرس مساعد - كلية العلوم السياسية- جامعة الموصل.

وقد كانت المنطقة العربية ولقرون عدّة بمثابة المختبر الذي وقعت عليه نتائج التفاعلات الدولية المختلفة، وكانت قضاياه المصرية في احيان كثيرة رهنا بتوازنات القوى العالمية.

وتسعى هذه الدراسة الى التعرف على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، والفرص المتاحة امام الاتحاد الاوربي، في تشكيل ملامح النظام الدولي في المستقبل. وفي الوقت نفسه محاولة التعرف على تأثيرات تفاعل المتغير الاوربي على السياسة الاميركية تجاه المنطقة العربية.

تنطلق الدراسة من فرضية ترى ان النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لم يأخذ صورته الكاملة وان البيئة الدولية ستشهد في المستقبل القريب الكثير من التفاعلات، التي يكون الدور الاوربي ربما الاكثر فاعلية فيها الى جانب ادوار القوى الاخرى في الساحة العالمية مثل الصين واليابان وروسيا الاتحادية. وان تلك التفاعلات ستؤثر حتماً على طبيعة العلاقات الاميركية العربية والاوروبية- العربية، وربما كان ذلك في اطار تعاون اكثر ايجابية لمواجهة المشكلات المزمنة في المنطقة.

وتتوزع هيكلية الدراسة الى جانب المقدمة والخاتمة في ثلاثة مباحث وكالاتي :

المبحث الأول: النظام الدولي الجديد .. المفهوم والخصائص ومراحل التطور.

المبحث الثاني: النظام الدولي الجديد و بروز القوى الصاعدة، الحاضر والمستقبل.

المبحث الثالث: النظام الدولي والمتغير الامريكى- الاوربي واثره على المنطقة العربية.

## المبحث الأول

### النظام الدولي الجديد .. المفهوم والخصائص ومراحل التطور

بعد انهيار المعسكر الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي وتشظي دوله وخروجها من دائرة الفعل الدولي المؤثر وتحولها الى مايمكن عدّه دولاً هامشية ، تعاملت الولايات المتحدة الاميركية من موقع المنتصر، ودعت العالم الذي بات يفتقد التوازن الى حد كبير اثر عقود من توافق القطبين الكبيرين، الى ماسمي بـ "النظام الدولي الجديد"<sup>(1)</sup> هذا النظام الذي قصد منه ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الاتحاد السوفيتي من مواقع النفوذ، والذي بدا تطبيقه عملياً بشن عدوان واسع قادته الولايات المتحدة ضد العراق في كانون الثاني/يناير 1991، حيث كان (جورج بوش) وأركان إدارته يشعرون أنهم على أول الطريق المؤدي بهم الى "إنَّ القرن الحادي والعشرين سوف يكون قرناً أمريكياً"<sup>(2)</sup>.

(1) زيغيبو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ط1، ترجمة مالك فاضل البدري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص86-90. كذلك انظر: ريتشارد هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ط1، ترجمة سعد كامل الياس، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص42-44. كذلك انظر: موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص109.

(2) صاموئيل هنتغتون، صدام الحضارات .. إعادة صنع النظام العالمي، ط2، ترجمة طلعت الشايب، الجزائر، 1999، ص200 وما بعدها. كذلك انظر: محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص128. كذلك

إنَّ الوصول إلى ما أطلق عليه النظام الدولي الجديد وما لحقه من إجراءات استهدفت البيئة الدولية عموماً والمنطقة العربية بشكل خاص.. لم ينطلق من فراغ، بل انه تعبير عن تطور تاريخي مر بمراحل عديدة، وتميز بالعديد من الخصائص التي ميزت كل مرحلة من المراحل.

### المطلب الأول : النظام الدولي الجديد : المفهوم والمراحل والخصائص

إنَّ الاستخدام المفرط من قبل الرئيس الاسبق جورج بوش 1989-1993 لتعبير النظام الدولي الجديد لا يجعل من المفهوم صناعة اميركية بل انه كان دائماً يعبر عن تحولات دولية وتفاعلات وانعطافات تاريخية حتى قبل ان تظهر الولايات المتحدة قوة دولية فاعلة او مهيمنة كما هي الان، لذا فمن الضروري التعرف على مفهوم النظام الدولي الجديد عبر مراحل تطوره التاريخية المختلفة.

#### أولاً : مفهوم النظام الدولي الجديد :

يقصد بالنظام الدولي حسب تعريف الباحث (جوزيف فرانكل) : "مجموعة من الأحداث السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بانتظام" ، ويرى (هنري كيسنجر) في النظام الدولي : "مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي مازالت في طور التكون الكوني ولم تتبلور بعد في شكل كامل"<sup>(1)</sup>.

بينما عرفه آخرون بانه : "مجموعة من القواعد للتعامل الدولي في جانبه الصراعية والتعاونية كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وفرضها على القوى الاخرى في المرحلة التاريخية"<sup>(2)</sup> سواء كانت هذه القواعد او الفواعل دولاً أم لا تؤدي دورها في هذا النظام، ويشير الى مجموعة الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمبادئ والأسس والمفاهيم والأعراف التي تنظم العلاقات الدولية بين هذه الفواعل"<sup>(3)</sup>.

ويعرف النظام الدولي الجديد بانه : "إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما وصولاً إلى ما هو عليه اليوم، بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقاً لما يريده مركز القرار الجديد وتجسيده ، وهكذا فان هذا النظام يتركز أساساً على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار هادفة لانتهاء واضعاف الفواعل الأخرى"<sup>(4)</sup>.

---

انظر : حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، سلسلة عالم المعرفة (202) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1995 ، ص 304.

(1) هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة عمر الأيوبي ، الدار الأهلية للتوزيع والنشر ، عمان ، 1995 ، ص 527.  
(2) نقلاً عن : نازلي معوض احمد ، الإدراك الياباني للنظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 115 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1995 ، ص 58.

(3) ميلود المهند ، قضية لوكيربي وأحكام القانون الدولي ، ط 2 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، 1996 ، ص 36.  
(4) حميد حمد السعدون ، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي ، دار الطليعة العربية ، الأردن ، 2001 ، ص 4-4.

ورغم أن الدعوة إلى نظام دولي جديد تحاط دائماً بمجموعة من الشعارات عن العدالة وحقوق الانسان والمساواة بين الشعوب والديمقراطية، الا انه كثيراً ما عبر عن إرادة فرض الهيمنة وسياسات الامر الواقع واضعاف الخصوم، وصولاً إلى تحقيق أهداف ومصالح الدول المتحكمة، لذا فان هذا النظام لا ينتج عنه الاتفاقم الازمات والمآسي الاجتماعية والفوضى السياسية والفتن<sup>(5)</sup>.

### ثانياً : مراحل تطور النظام الدولي :

مر النظام الدولي بالعديد من مراحل التطور، مما ساعد على بلورته وصولاً إلى ماهو عليه اليوم،ويمكن إيجازها:  
**المرحلة الأولى :** وهي التي هيمنت على العلاقات الدولية منذ انعقاد معاهدة ويستفاليا في عام 1648، التي أنهت الحروب الدينية في اوربا، واستمرت حتى الحرب العالمية الثانية، وقامت على التعددية القطبية، وكانت اوربا هي مركز الثقل في ذلك النظام، وعرفت هذه المرحلة "بنظام توازن القوى التقليدي"<sup>(6)</sup>.

**المرحلة الثانية :** وهي الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 1989، وتمثلت بظهور عالم ثنائي القطبية سيطرت فيه قوتان اساسيتان متنافستان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، دخلتا في صراع حاد على السيطرة على العالم، وهي التي عرفت بمرحلة الحرب الباردة<sup>(1)</sup>.

**المرحلة الثالثة :** وهي التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة، وماتزال مستمرة حتى الوقت الراهن، وقد شهدت العديد من الاحداث التاريخية الفاصلة من مثل: تفكك الاتحاد السوفيتي وانحيار نظام القطبية الثنائية ، وبقاء الولايات المتحدة لوحدها على قمة النظام الدولي. حيث اعلن الرئيس جورج بوش الذي عاصر بداية المرحلة ؛ إن نظاماً عالمياً جديداً قد بدأ<sup>(2)</sup>، بينما رأى اغلب المحللين السياسيين "إنَّ النظام الدولي دخل مرحلة جديدة وخطرة رغم ان ملامحه لم تتضح بشكلها النهائي"<sup>(3)</sup>.

إنَّ التطورات التي شهدتها العالم والتحويلات في النظام الدولي وسقوط نظام القطبية الثنائية بعد نحو نصف قرن، وهي مدة قصيرة مقارنة بالمرحلة الأولى التي امتدت الى نحو ثلاثة قرون، جعلت الكثيرين يرون ان من الافضل للنظام الجديد ان يستمد قوته من توازن قوى مجرب ، ولاسيما وان نهاية الحرب الباردة اسفرت عن ظهور مراكز قوى جديدة في اوربا واليابان والصين، يطمح كل منها للافادة من التفاعلات الدولية المتسارعة. بينما رأَت الولايات المتحدة ان

(1) احمد عبد الرحيم الخلايلة ، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية ، العدد 21 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني 2001، ص86.

(2) مازن إسماعيل الرضائي، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، بغداد، 1991، ص238.

(3) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص260.

(1) نقلاً عن: مظفر نذير طالب، الولايات المتحدة الأميركية والنظام الدولي الجديد: الواقع والتوقع، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 16، الجامعة المستنصرية، بغداد، آذار 2005، ص3.

(2) خليل حسين ، قضايا دولية معاصرة : دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، 2007 ، ص35-36.

عليها ان تستغل الفرصة السانحة ، عبر الترويج لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان والحرية وما الى ذلك، بوصفها مبادئ عالمية ينبغي الالتزام بها..

وسعت الولايات المتحدة لايجاد صيغ واليات جديدة للتعامل مع الدول الاخرى للمحافظة على تفوقها ولتأكيد هيمنتها المستقبلية على العالم كله. وأثارت التحولات الدولية الكثير من الجدل بين الباحثين حول حقيقة وشكل النظام الجديد وهل ان هناك نظام جديد فعلا، وكان من ابرز الاراء في ذلك الاتجاه<sup>(4)</sup> :

1. هنالك من الباحثين من اقر بواقعية الطروحات الامريكية مستدلاً على ذلك بوقائع الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق (حرب الخليج الثانية) والتي تم خلالها اخراج القوات العراقية من الكويت وتكبييل العراق بعقوبات قاسية تحت ذريعة تطبيق مبادئ وأسس النظام الجديد القائم على تطبيق مبادئ الأمم المتحدة من اجل حفظ السلم والأمن الدوليين.

2. باحثون آخرون عارضوا ما تقدم نافين وجود نظام علمي جديد، مستندين إلى كون التحركات الاميركية استندت إلى مبادئ وأسس معروفة ، ولم تأتِ بجديد فعلاً إلا إنها ألّبت تلك الوسائل والاسس ثوباً مختلفاً، فالسيطرة على ثروات الشعوب والتهديد بالقوة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، أمور سبق أن مورست في السابق الا ان الولايات المتحدة قدمت ذرائع جديدة من قبيل (التدخل الإنساني وحقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة الإرهاب) وما إلى ذلك.

3. وفريق ثالث وجد ان نظاماً جديداً قد يولد من رحم النظام السابق وهو مازال في طور التكوين ولم تتضح ملامحه بعد. وهو في ادواره الاولى ولاسيما أن فكرة وجود قطب واحد متمثلاً بالولايات المتحدة تواجه رفضاً واضحاً من قوى دولية ذات ثقل واضح مثل، الاتحاد الوري تتقدمه المانيا وفرنسا، واليابان والصين ، بينما لا تخفي روسيا لاتحادية رغبتها في استعادة المكانة الدولية للاتحاد السوفيتي.

### ثالثاً : خصائص النظام الدولي الجديد

اقتزنت الدعوة الاميركية لنظام دولي جديد مع محاولات لاعطاء ملامح محددة لهذا النظام وهي حسب الرؤية الاميركية تتلخص في :

1. الدعوة الى الانتقال الى اقتصاديات السوق، انطلاقاً من تصور اميركي يرى ان الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وانه يصلح لجميع دول العالم. باعتبار شكل الديمقراطية والنهج الليبرالي السياسي السائد في الغرب هو النموذج المطلوب الاقتداء به من الجميع<sup>(1)</sup>.

<sup>(3)</sup> مايكل هاردت وانطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ط1، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص23. كذلك انظر: مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، ط1، دار الجماهيرية، ليبيا، 1995 ، ص156. كذلك انظر: غسان العزي ، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2000، ص160-163.

2. الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة<sup>(2)</sup>. فقد عمدت الدوائر الرسمية الاميركية الى التقليل من اهمية دور الامم المتحدة، عبر الحديث عن دور امريكي مباشر في (تأديب) او (مكافأة) الدول اقتصادياً وعسكرياً والاستهانة باستخدام الدول للمنظمة منبراً دولياً عاماً للتعبير عن ارائها والدفاع عن قضاياها او محاولة المشاركة في صنع القرارات الدولية. وتعاملت الولايات المتحدة مع المنظمة عبر اسلوبين اولهما الضغوط المالية والامتناع عن دفع المستحقات الواجبة عليها والتي بلغت مليارات الدولارات، ومن جانب آخر عملت على تطويع مجلس الامن ليصبح أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية<sup>(3)</sup>.

3. التأكيد على دور الولايات المتحدة قائداً للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ، بفعل التمرکز الشديد للامكانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما يمنحها ميزة التفوق على بقية الوحدات في النظام الدولي<sup>(\*)</sup>.

4. التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول والشعوب تحت شعارات (حقوق الإنسان، وحماية الأقليات والديمقراطية) وذرائع أخرى، واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط، وغيرها مما ينسجم مع الطموحات الاميركية لتكوين امبراطورية كونية.

لقد اعتقدت الولايات المتحدة ان الشأن العالمي والقرارات المصيرية صارت حكراً لها، فاتجهت للتوسع في طموحاتها، مستندة في ذلك الى قوتها العسكرية بالدرجة الاولى وباقتصادها القوي بالدرجة الثانية ودعمت ذلك بموقع سياسي مؤثر في الساحة الدولية ثالثاً.

### المطلب الثاني : مظاهر النظام الدولي الجديد لتعزيز استراتيجية الهيمنة الاميركية

لا جدل في القول إن الولايات المتحدة تتمتع بمزايا شمولية للقوة بابعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وهي تتربع على قمة النظام الدولي منذ عقدين، ومن اجل استمرار التفوق، ومواجهة التهديدات والقوى الدولية الاخرى الصاعدة، بعد انتهاء الحرب الباردة، ولتأكيد الهيمنة والزعامة الاميركية واستمرارها في المستقبل، اتبعت الولايات المتحدة العديد من الوسائل لتوظيف النظام الدولي الجديد لخدمة اهدافها وتحديد ملامح المستقبل ويمكن ايجاز التصورات الأمريكية لمظاهر النظام الدولي الجديد بالاتي:

(1) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ط2، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1992، ص126.

(2) عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص128.

(3) ليلي شرف، مداخلة في حلقة نقاشية حول التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية، في : مجموعة من الباحثين، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص29-30.

(\*) يتكون النظام الدولي من وحدات أساسية تتمثل في الدول والمنظمات الدولية ووحدات ثانوية تتمثل بالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية. لمزيد من التفاصيل انظر : عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي : دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1997، ص ص37-50.

## أولاً : المظهر السياسي

- سعت الإدارة الأميركية إلى تسخير وتوظيف مجموعة من العوامل من اجل ضمان هيمنتها على النظام الدولي، والحد من بروز قوى اخرى، وفي مقدمتها الاتحاد الاوربي، المرشح الاقوى لمنافستها عالميا. ومن تلك العوامل :
1. العمل على تسخير الامم المتحدة لتحقيق مصالحها تحت غطاء من الشرعية الدولية وحقوق الانسان ، واستخدام المنظمات الدولية للضغط على القوى الاخرى بسبب ضعف تلك المنظمات، ومن اجل تبرير سياسات الهيمنة. وبات هناك من يشير بوضوح الى ان الامم المتحدة اصبحت أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الاميركية وان مجلس الامن اصبحت مؤسسة تابعة للإدارة الأميركية<sup>(1)</sup>.
  2. الحفاظ على النظام السياسي الاميركي والابقاء على الاحادية القطبية ما امكن.
  3. تقديم الدعم باشكاله المختلفة للدول الحليفة والصديقة الداعمة للدور الاميركي، مادام في ذلك فائدة او مصلحة حيوية أميركية<sup>(2)</sup>.
  4. تطوير وتعزيز العلاقات مع القوى الصاعدة مثل الاتحاد الاوربي واليابان والصين وروسيا الاتحادية للحد من تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة كقطب وحيد قدر الإمكان.
  5. التعويل قدر الامكان على العولمة السياسية (امركة العالم) وممارسة دور (الشرطي العالمي) واقامة نسيج من العلاقات الدولية بهدف ربط دول العالم بالمركز للابقاء على الدور السياسي المتقدم للولايات المتحدة، وفرض انموذج القيم والنظام الاميركي السياسي على العالم ما امكن وزيادة النفوذ السياسي الاميركي في المناطق الحيوية من العالم<sup>(3)</sup>.

## ثانياً : المظهر العسكري

انطلاقاً من حرص الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالتفوق العسكري، لتأكيد مكانتها الدولية وتحييد الخصوم، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على العديد من المظاهر العسكرية وتوظيفها لذلك الغرض ومن ذلك :

---

(1) نعوم تشومسكي، الدولة المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية ، ط1 ، تعريب أسامة اسبر، مكتبة العبيكان ،الرياض، 2003 ،ص65 وما بعدها.

(2) ممدوح أنيس فتحي، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 130، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1997 ، ص89. كذلك انظر :

Havvy M. Sapolsky and (other), Come Home, America the Strategy of Restraint in the face of temptation ,New York, 2001, p.57.

(1) أيلان كلارك، العولمة والتفكك ، ط1، دراسات عالمية (14)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص5 وما بعدها. كذلك انظر: حاتم حميد محسن، الموجز في العولمة، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، 2008، ص57 وما بعدها. كذلك انظر: نجاح العشري، العولمة والهيمنة، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، 1999، ص22 وما بعدها.

1. نشر القوات والأساطيل الأميركية وتطوير الأسلحة الإستراتيجية والصواريخ العابرة للقارات والدخول الى التدخل العسكري وشن الحروب تحت ذرائع شتى. والسعى لاقامة مشروع الدرع الصاروخي في شرق اوربا لمواجهة امكانية عودة المنافس الروسي الى ساحة المواجهة على النفوذ<sup>(1)</sup>.
2. الإبقاء على حلف شمالي الأطلسي (الناتو) دعامة عسكرية وسياسية اساسية لضمان توسيع الهيمنة الاميركية ليس على اوربا فحسب، والحد من بروزها قوة عسكرية صاعدة منافسة للولايات المتحدة، وانما على العالم كله عبر توسيع الحلف ليشمل دولاً أخرى في شرق اوربا على حساب روسيا ، وتوسيع مهماته بما يتيح له التدخل في شؤون الدول خارج نطاقه<sup>(2)</sup>.
3. السعي نحو تقييد الانتشار النووي والسيطرة على اسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشارها.
4. تعزيز امن الولايات المتحدة من خلال تطوير القوة العسكرية، ولهذا فقد اطلقت الولايات المتحدة مشروعاً طموحاً لبناء جيش جديد اطلقت عليه توصيف (جيش القرن الحادي والعشرين) والذي بدأ العمل على تنفيذه في أواخر القرن العشرين لتظهر طلائعه في الاعوام 2010-2016. ويعتمد بناء ذلك الجيش على الافادة من التطور التكنولوجي الهائل<sup>(3)</sup> أن أهم ما يميز المظهر العسكري للولايات المتحدة هو انه ليست هناك اية دولة مستعدة لانفاق ماتنفقه الولايات المتحدة على ميزانية دفاعها، وهذا ما يرى فيه البعض تفسيراً لضعف مواقف القوى الاخرى، كالاتحاد الاوربي او اليابان، في كثير من المواقف في السياسة الدولية والازمات او النزاعات الإقليمية<sup>(4)</sup>.

### ثالثاً : المظهر الاقتصادي

---

<sup>(2)</sup> جان ايف هين وغونيل هيرلوف ، المؤسسات والعلاقات الأمنية الاور-أطلسية ، في : مجموعة من الباحثين ، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي 2008 ، ط 1 ، ترجمة عمر الأيوبي (وآخرون) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص 65.

<sup>(1)</sup> كاظم هاشم نعمة ، حلف الأطلسي : التوسع إلى الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي، أكاديمية الدراسات العربية ، ليبيا ، 2003 ، ص 121 وما بعدها. كذلك انظر: قيس محمد نوري ، الناتو الجديد : التوسع في مديات العمل ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص 75-83.

<sup>(2)</sup> كوثر عباس الربيعي، تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد 35 ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 2002 ، ص 10.

<sup>(1)</sup> جورج قرم، عالم القطب الواحد واتجاهاته، في : مجموعة من الباحثين ، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، مصدر سبق ذكره ، ص 12.



مع دخول العالم الالفية الثالثة كان الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة يبلغ نحو تسعة ترليونونات (عام 2000) من اصل ثلاثين ترليون دولار ، اجمالي الناتج العالمي للعام نفسه<sup>(5)</sup> ووضعت الإدارة الأميركية أهدافاً اقتصادية في اطار مسعاها للهيمنة هي:

1. زيادة الصادرات الاميركية من السلع والخدمات والسيطرة على الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي ومؤسساته (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، ونجحت الى حد كبير في تسييس هذه المنظمات<sup>(6)</sup>.

2. الترويج للعملة ولاسيما في جانبها الاقتصادي، وهي من المظاهر التي تعول عليها الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها بالهيمنة على العالم<sup>(1)</sup>. ولم يخف الرؤساء الاميركيون وفي مقدمتهم الرئيس السابق جورج بوش وخلفه بيل كلنتون رغبتهم في "ان القرن الحادي والعشرين ينبغي ان يكون أميركياً"<sup>(2)</sup>.

3. السيطرة على الموارد الاساسية للطاقة والمواد الخام الاساسية في الصناعة والنفط للضغط على المنافسين وفي مقدمتهم الاتحاد الاوربي.

4. محاولة السيطرة على الاسواق العالمية عبر تطوير الصناعة الاميركية وتقديم الحماية لها لإبعاد المنافسين<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً : المظهر الثقافي والتكنولوجي

لا أخال أحداً يخالفني القول البتة ؛ إن الولايات المتحدة الاميركية مازلت تتقدم جميع دول العالم دون استثناء في الميدان التكنولوجي، فبينما ولدت الثورة الزراعية في بلاد الرافدين والنيل قبل الاف السنين ، وكانت بريطانيا الرائدة في قيادة العالم الصناعي في القرن التاسع عشر والعشرين، فقد ولدت الثورة التكنولوجية في الولايات المتحدة، ولم تزل هذه الدولة تقف في اعلى سلم الابتكار التكنولوجي، وكانت السبابة في دخول عصر المعلوماتية وبناء الاقتصاد الرمزي استعداداً للقرن الحادي والعشرين. حيث تعد الريادة التكنولوجية الاميركية العامل الرئيس

<sup>(2)</sup> حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، يناير/ كانون الثاني 1999 ، ص111.

<sup>(3)</sup> بول هيرست وجراهام طومسون ، ما العولمة ؟: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ، ط1 ، ترجمة فالح عبد الجبار ، دراسات عراقية ، بغداد، 2009 ، ص380 وما بعدها. كذلك انظر : روجيه غارودي ، الإسلام ، ترجمة وجيه اسعد، دار عطية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1997، ص140.

كذلك انظر: مارتن خور ، العولمة : إعادة نظر قضايا خطيرة وخيارات إستراتيجية ، ط1، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، 2003 ، ص19 وما بعدها. <sup>(1)</sup> حافظ علوان حمادي الدليمي ، مدخل إلى علم السياسة ، دار الكتب للطباعة والوثائق ، بغداد ، 1999 ، ص175.

<sup>(2)</sup> نقلاً عن : فائز صالح محمود ، الفكر السياسي المعاصر : نماذج مختارة ، ط1 ، دار العابد للطباعة والنشر ، الموصل ، 2008 ، ص22.

<sup>(3)</sup> عبد الحي يحيى زلوم ، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2005، ص365 وما بعدها.

وراء عناصر التفوق الاميركي الاخرى عسكرية كانت ام اقتصادية<sup>(4)</sup>، وأصبح التطور في هذا الميدان وسيلة اساسية في تنشيط الاقتصاد الاميركي وترسيخه عالمياً، كما ساعد على نشر الثقافة والافكار الاميركية في العالم. ويمكن ايجاز اهم اساليب الافادة أميركياً من هذه الميزة بالاتي :

1. الترويج لمفهوم العولمة الثقافية بما يعني: " تعميم نمط من الانماط التي تخص ذلك البلد وجعله يشمل العالم كله"<sup>(5)</sup> وبما أن الدعوة أميركية فإنها تهدف إلى نشر معايير وقيم الثقافة وأسلوب الحياة والسلوك الاميركي على جميع دول وشعوب العالم. وتذويب قيم الشعوب وافكارها وثقافتها، فالعولمة تمارس سياسة الاختراق والتسطيح والتغيب وتمزيق الهوية. لذا ظهر ما يمكن عدّه عملية تصدير الأسلوب والثقافة الأميركية<sup>(6)</sup> التي تشمل الكتب والمجلات والموسيقى والأغاني والأفلام وغيرها وأصبحت شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) المسيطر عليها أميركياً من بين ابرز وسائل نقل الثقافة والافكار والسيطرة على العقول.

2. الترويج للعديد من القيم السياسية التي تعبر عن فحوى النموذج الليبرالي الراسمالي في الحكم، وتصدير القيم الاميركية فيما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية، ونشر ما يطلق عليه مبادئ العالم الحر، بهدف ادخال افكار ومفاهيم وثقافة العولمة ومكافحة الإرهاب وتحقيق الهيمنة الثقافية مع الهيمنة العسكرية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

وللحقيقة نقول ؛ إن مظاهر القوة الاميركية مجتمعة بابعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية جعلت من الولايات المتحدة تتجه نحو زيادة مكان القوة لديها، واضعاف عوامل القوة لدى منافسيها، ولكن كان عليها أيضاً أن تواجه التحديات التي تفرضها مثل تلك المواجهة.

## المبحث الثاني

### تحديات النظام الدولي الجديد و بروز القوى الصاعدة : الحاضر والمستقبل

<sup>(1)</sup> سرمد عبد الستار أمين، نموذج القيادة الأميركية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، العدد 35، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2008، ص104.

<sup>(2)</sup> كين بوث وتيم ديون (محرران)، عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ط1، ترجمة صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص40 وما بعدها. كذلك انظر: حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة (257)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص208-209. كذلك انظر: خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط1، دار أسامة للنشر، عمان، 2010، ص109-111.

<sup>(3)</sup> زيغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص172-192. كذلك انظر: ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديداً في السياسة العالمية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص12 وما بعدها.

<sup>(1)</sup> حسب الله يحيى، ثقافة الإرهاب والعولمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004، ص35.

لا شك في القول؛ بان الطموح الأميركي نحو الهيمنة العالمية يواجه العديد من التحديات، بعضها داخلي والآخر خارجي، وما يعيننا في هذه الدراسة متابعة التحديات الخارجية حسب التصور الأميركي ، وهي تتلخص بانتشار اسلحة الدمار الشامل والارهاب الدولي ووجود قوى منافسة لها على الزعامة الدولية وفي مقدمتها الاتحاد الاوربي.

### المطلب الأول : انتشار أسلحة الدمار الشامل

تعد الولايات المتحدة ان النظام الدولي الجديد يواجه تحديات انتشار اسلحة الدمار الشامل كونها تحديات خطيرة وكبيرة، وتدخل في اطار هذا التحدي وسائل الإطلاق بعيدة المدى ونقل تكنولوجيا السلاح الى جانب انتشار السلاح النووي، حيث توجد حالياً أكثر من عشرين دولة تمتلك صواريخ بالستية وبيولوجية وهذا الرقم مرشح ليصل الى ثلاثين دولة<sup>(2)</sup> وتسعى الولايات المتحدة الى الحفاظ على قدرتها العسكرية المتفوقة دون منافس، لتصبح الدولة الوحيدة القادرة على حوض حربيين في ان واحد، وتأمين وجود اميركي في اي نقطة من العالم والعمل على مكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها<sup>(3)</sup>.

وقد نشطت الولايات المتحدة في مجال خفض ونزع السلاح النووي واستخدمت وسائل عدة لهذا الغرض منها الضغط باستخدام العقوبات الاقتصادية كما هي الحال مع ايران وكوريا الشمالية، وتقديم المساعدة لتفكيك الاسلحة النووية كما حدث مع روسيا الاتحادية وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي في اعقاب انهياره أو بالضغط عبر الاستعانة بالمنظمات الدولية مثل الامم المتحدة كما حدث مع العراق، او فرض انظمة رقابة وتفتيش كما هو الحال مع إيران<sup>(4)</sup>. أما الدول النووية الاخرى مثل الصين والهند وباكستان فقد سعت الولايات المتحدة لاختضاع منشاتها النووية للتفتيش، ومحاولة اقتاعها للتخلي عنها والاستعانة بالامم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية لهذا الغرض.

ورغم أن انتشار أسلحة الدمار الشامل خطر يهدد امن العالم كله الا ان الولايات المتحدة سمحت لنفسها وفي اطار ماسمي بالحرب الوقائية ضمن استراتيجيتها للقرن الحدي والعشرين ان تعتبر امتلاك اية دولة لهذا السلاح يمكن

<sup>(1)</sup>كوثر عباس الربيعي، الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي- الإسرائيلي في التسعينات : دراسة تحليلية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1999 ، ص128.

<sup>(2)</sup> Michael. Mandelbaum , lesson of the next Nuclear War, Foreign Affairs, Vol.74, No.2 , March-april 1995, p.21.

<sup>(3)</sup> مروان سالم العلي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة: العراق أنموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد، 2010 ، ص161.

ان يشكل خطراً على مصالحها ، ومنحت لنفسها الحق بشن ضربات وقائية لتدمير تلك الاسلحة بحجة انها قد تنتقل الى الجماعات الارهابية وبذلك تكون خطراً وشيكاً على مصالح وامن الولايات المتحدة الأمريكية.

### المطلب الثاني : انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة

رغم أن التاريخ يسجل في صفحاته ممارسات دابت الولايات المتحدة على القيام بها مما يمكن ان يدخل في بند الارهاب الدولي، من قبيل الحروب التي شنتها ضد العديد من الدول مثل فيتنام وكوريا ومارست فيها اعمال ابادة جماعية ضد الشعوب، كما مارست التدخل وقلب انظمة الحكم في العديد من دول العالم وبشكل خاص دول أميركا اللاتينية، كما ارسلت قواتها للتدخل في شؤون لبنان واليونان والدومنيكان وكوبا وهاييتي والكونغو ويوغسلافيا والصومال، وما زالت قواتها الغازية تحتل افغانستان والعراق، الا انها وضمن استراتيجيتها للهيمنة طرحت في معالجتها من اجل نظام دولي جديد مطلب محاربة الإرهاب باعتباره أولوية ضمن تلك الاستراتيجية وانه احد ابرز التحديات التي يواجهها العالم المعاصر<sup>(1)</sup>.

وأدت أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 التي تسببت في انهيار مباني مركز التجارة العالمية وتدمير جزء من مبنى وزارة الدفاع الاميركية، الى ان يصبح موضوع الارهاب ومواجهته الشعار الذي انضوت تحته كل اساليب الضغط والتدخل والترهيب، وصارت محاربة الارهاب السبيل الى الهيمنة الاميركية في القرن الحادي والعشرين<sup>(2)</sup>. أما الهدف الحقيقي لهذه الحرب فهو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وضمان المصالح الاميركية وابعاد القوى الطامحة لموقع متقدم عسكرياً كان أم اقتصادياً أم سياسياً، وتطويع دول الجنوب وبشكل خاص الدول العربية والاسلامية وصولاً إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي والانفراد بالهيمنة<sup>(3)</sup>.

لقد حاولت الولايات المتحدة التركيز على المنطقة العربية وما يجاورها ولاسيما الدول الإسلامية، في ما تسميه الحرب ضد الإرهاب، وحاولت الإيحاء بان الإسلام هو الخطر الاساس والداعم للارهاب في العالم وان المنطقة العربية وبقية الدول الاسلامية تعد حواضن للارهاب، وقد لعب الاعلام الاميركي المسيطر دوراً كبيراً في تضخيم الاحداث واختلاق التبريرات وتقديم صورة مشوهة للعرب والمسلمين<sup>(4)</sup>.

(1) جان لوك مارية ، تقنيات الإرهاب ، ترجمة يوسف محمد ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، 2004 ، ص 43 وما بعدها.

(1) برهان غليون: العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دار الفكر، دمشق، 2005 ، ص 39 وما بعدها.

(2) مروان سالم العلي، رؤية معاصرة في دراسة ظاهرة الإرهاب الدولي، في: محمود سالم السامرائي (وآخرون)، الكتاب السنوي 2007، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2007، ص 212-215. كذلك انظر :

Charles Aikupcnon , The End of American Ear: us Foreign policy and the coprolite's of the twenty first century, New York, 2002, p.366-368.

(3) يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ط1، تعريب عبد الله حسن، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 52-54.

من هنا كانت اهداف الحرب الاميركية ضد الارهاب تتركز في تدمير العرب والمسلمين وتصفية حركات المقاومة العربية والاسلامية في الدول العربية وفي جمهوريات اسيا الوسطى، وتحجيم القوة النووية الباكستانية والسعي لتصفية القضية الفلسطينية لصالح الحليف الإسرائيلي<sup>(5)</sup>.

وقد تم تصنيف العالم ضمن محورين احدهما اطلق عليه الرئيس الاميركي السابق (جورج ووكربوش) توصيف محور الخير وهو الذي تقوده الولايات المتحدة والمحور الاخر اطلق عليه تسمية محور الشر وهو يتسع ليشمل اي دولة من دول العالم لا تستجيب للمطالب الاميركية وفي مقدمتها الدول العربية والاسلامية الهدف الاول للحرب الاميركية على (الارهاب)<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث : بروز القوى الدولية الصاعدة : الاتحاد الأوربي أنموذجاً

رغم انفراد الولايات المتحدة بقمة "النظام العالمي" بعد الحرب الباردة وانحياز الاتحاد السوفيتي إلا أن هذا النظام شهد تحولات هيكلية في قمته تتمثل بمحاولات قوى دولية تسعى الى ان ترتقي الى مستوى القوى العظمى وبالذات الاتحاد الاوربي لمنافسة الولايات المتحدة في تفرداها العالمي في النظام الجديد.

ويميل العديد من الباحثين الى اعتبار ان نهاية الحرب الباردة أدت إلى ظهور مراكز اقتصادية وسياسية في أوروبا وAsia كالاتحاد الاوربي واليابان والصين ، واصبحت المهمة الاساسية للولايات المتحدة هي منع ظهور اقطاب منافسة ، واخذت هذه القوى ترتقي لاحتلال مكانة دولية تكافأ مع طبيعة امكاناتها ، وأخذت تؤدي أدواراً دولية فاعلة على وفق رؤية اساسها التعددية في مراكز القوى الوطنية في مراكز القوى العالمية وبما لا يفقدها دورها في الترتيب وصياغة هيكلية النظام الدولي الجديد<sup>(2)</sup>.

وثمة رأي يشير الى ان بروز هذه القوى الصاعدة الكبرى ولاسيما الاتحاد الأوربي جعلها بمثابة العدو الرئيس ومن اخطر التحديات للولايات المتحدة ، لكن هذا لا يعني ان الولايات المتحدة وقفت ازاء هذه القوى دون ان تحرك ساكناً ، فالقوى المذكورة كانت تتحرك نحو مكانة أكثر تأثيراً والولايات المتحدة تتحرك أيضاً نحو الحد من تفاقم قواهم المتنامية<sup>(3)</sup>.

(1) محمد محمود الصباغ ، الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الإرهاب وحرب العالم الجديد ، ط1، دار الرضوان ، سوريا ، 2005 ، ص25.

(2) تيفان هاليز، التفرد الأمريكي، ط1، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص34 وما بعدها.

(1) نعوم تشومسكي، لهيمنة أم البقاء: لسعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004 ، ص19.

(2) ف.ي. كرلوف، إمبراطورية كل الأرض أو خفايا "النظام العالمي الجديد"، ترجمة منتجب يونس، دار علاء الدين، سوريا، 2007، ص440 وما بعدها. كذلك انظر: مروان سالم العلي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، مصدر سبق ذكره، ص79.

وقد حذر (زيغنيو بريجنسكي) مستشار الأمن الأميركي أبان رئاسة جيمي كارتر (1976-1981) من أن عالماً جديداً متديماً من أمريكا ومعادياً لها سيظهر مع بداية القرن الواحد والعشرين وان تكتل هذه القوى سيشكل خطراً جديداً على أمريكا ما لم تعزز تدخلاتها الفاعلة في العالم وتعالج ضعفها الداخلي، وحذر من قيام عملاق أوربي ينافس الولايات المتحدة، وهكذا فان هذه القوى لم تعد تقتصر على تلك التي تمتلك معاً القدرتين الاقتصادية والعسكرية فحسب وانما كذلك تلك التي صارت تتمتع بقدرات صناعية وتكنولوجية رفيعة وواعدة<sup>(4)</sup>، فهذه القوى أصبحت تشترك بقواسم مشتركة قوامها النمو الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي المتصاعد رغم تباينه، ومن القوى المرشحة للعب دور القوى العظمى مستقبلاً في إطار نظام دولي جديد والاتحاد الأوربي ابرز المرشحين لذلك وروسيا واليابان والصين.

ولعل السؤال هنا، ما هو المستوى الذي وصلت اليه اوربا او الاتحاد الأوربي ، بحيث تتصاعد الدعوة بين الباحثين والسياسيين الاميركيين للحد من مستقبله؟ وهل فعلاً يمكن أن تشكل أوربا الموحدة قطباً منافساً؟. في سؤال طرح على هوبير فدرين (وزير خارجية فرنسا السابق) قيل له هل تستطيع اوربا ان تلعب دور القطب الذي يمكن ان يخلق عالماً متعدد الأقطاب؟ أجاب أن أوربا ستصبح قطباً في عالم متعدد الاقطاب وقوة عظمى بوجود المؤسسات المناسبة<sup>(1)</sup>. وذلك ما دفع الرئيس الروسي (ديميتري ميدفييف) للقول : "إن عصر الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قد ولى ولا بد من هندسة نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب"<sup>(2)</sup>. إلا أن هذه المسألة لا يمكن التنبؤ بها دون دراسة العلاقات الاوربية الاميركية والتعرف على وجهات النظر المختلفة حول مستقبل القوى الصاعدة ، وعلى المقومات التي تدعم دور كل قوة في المنافسة والمعوقات لدى القوتين:

### أولاً : مستقبل القوى الصاعدة في ضوء العلاقات الاوربية الأميركية

إذا كانت الولايات المتحدة قد عملت على حماية ودعم اوربا في مرحلة الحرب الباردة فأنت انتهاء هذه الحرب انهي الخطر الذي كان يدفع امريكا للاهتمام باوربا ، فامريكا لم تعد تخفي رغبتها في الهيمنة على العالم وبضممه اوربا لضمان تزعمها للنظام العالمي الجديد.

<sup>(3)</sup> زيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 84.

<sup>(1)</sup> نقلاً عن : مصطفى محمد راضي، القوى الأوروبية الفاعلة في القرن الحادي والعشرين .. رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2007 ، ص 169-170.

<sup>(2)</sup> نقلاً عن : هايل طشطوش ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الكندي ، الأردن ، 2009 ، ص 68-

لقد حاولت الدول الأوروبية الفاعلة ولاسيما المانيا وفرنسا ، منذ العدوان على العراق عام 1991 أن يكون لها نوع من الاستقلالية عن الولايات المتحدة ولاسيما بعدما اقتنعت ان الاخيرة تعمل على ان لا يكون لاوريا الموحدة اي تأثير في النظام الجديد ، مما طرح تساؤلات حول مستقبل القوى الأوروبية الفاعلة ومستقبل علاقتها مع الولايات المتحدة الداعية الى النظام الدولي الجديد، فاوريا باتت تشكل مصدر قلق كبير للاستراتيجيين الاميركيين، بينما اصبحت أكثر الدول الأوروبية حذرة من الولايات المتحدة ، واخذت العديد من الدول الأوروبية ترفض وتتحدى الأمركة أو (عولمة الأمركة) كفرنسا ومانيا ، وترفض مقولة ان القرن الحادي والعشرين سيكون أمريكياً ، لان هذا يعني مصادرة حق الأوربيين بتطوير الاتحاد الأوربي<sup>(3)</sup>.

وحذر الخبير الاستراتيجي الفرنسي (دانييل ويمي) في كتابه "من يريد قتل فرنسا والاتحاد الأوربي؟" من ذلك عندما وصف الهيمنة الاميركية بالاحتلال الغاشم، وحذر من ان تنام اوريا تحت حذاء المحتل الجديد واوضح ان الصراع الاميركي الاوربي سيكون صراعاً ممتداً في القرن الحادي والعشرين وان امريكا الحاملة بان تظل القوة الوحيدة في العالم ستقف لاوريا الموحدة بالمرصاد وتعرقل مخططاتها الوحودية ، وهذا الشعور حفزه السلوك السياسي الاميركي بعد ان اصبحت الولايات المتحدة امبراطورية كونية تقود النظام الجديد وسعت لاقامة القطب الواحد وشعرت اوريا بأن دورها اصبح هامشياً<sup>(4)</sup>.

لذلك عملت أوربا على أن ترتقي بدولها واتحادها إلى مستوى يجعلها تنافس الولايات المتحدة وحققته مكاسب كبيرة منها سعيها الى تحقيق الوحدة الاوربية في الاقل على المستوى الاقتصادي لحد ما، ورغم عدم الرضا الاميركي عن هذه الوحدة ، الا ان الولايات المتحدة لا تستطيع الا ان تدعمها ، فهي رغم قوتها العالمية الا انها تحتاج في هذا القرن شريكاً تستطيع العمل معه كقوة عالمية وتعد اوريا افضل مرشح، غير ان هذا الشريك يجب ان لا يكون مستقلاً عنها<sup>(1)</sup> فالحاجة الأمريكية لأوربا كبيرة مثل حاجة اوريا للدعم الاميركي ، وتعد اوربا حليفاً تاريخياً يمتلك قدرات سياسية واقتصادية لمساندة الدور الاميركي العالمي المهيمن والحفاظ على المصالح الاميركية في اوربا ومحيطها ومواجهه مخاطر مشتركة والحصول على الدعم اللوجستي الاوربي في اي عمل عسكري اميركي دون ان تتحمل امريكا المخاطر لوحدها ، كما ان الدعم الاميركي ضروري لتوسيع الاتحاد الاوربي لضمان وحدة اوربا كاملة في مختلف الجوانب<sup>(2)</sup>.

(1) نزار إسماعيل الحياي، أوربا وأمريكا : فرضية التنافس على الهيمنة ، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2000، ص2.

(1) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص1.

(2) مالك عوني، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: أفاق التكامل الأوربي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2000، ص91.

(3) عبد القادر محمد فهمي ، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، ط1 ، دار الرقيم للطباعة والنشر ، بغداد ، 2005 ، ص277.

إنَّ محاولة توصيف العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ بداية النظام الدولي احادي القطبية ، تظهر أن العديد من الدول الأوروبية قد اقرت واذعنت بشروط ومتطلبات الهيمنة الأمريكية لاسباب عدة ، وبالمقابل فان الولايات المتحدة، سمحت لأوروبا بإحراز تقدم في بعض المجالات تخص الاتحاد الاوربي ، لكنها ميزت بين دول اوربا في علاقاتها ، فهي تستغل (بريطانيا) لكي تلعب دوراً مسانداً لها في اوربا ، حيث لم تعد لبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية طموحات في الهيمنة او طموحات قيادية أوروبية أو دولية فضلاً عن أن التحالف السياسي والاستراتيجي بين الدولتين حال دون بروز اي خلاف بينهم، وايضا هناك (حلف الناتو) الذي يمسك باطراف ومركز القارة الأوروبية.

أما (المانيا) فهي رغم تطلعها الى ممارسة دورعالمي فانها تسعى أيضاً إلى الاحتفاظ ولو الى حين بالتعاون الامني العسكري مع الولايات المتحدة من خلال الناتو، فالعلاقات متينة بين الدولتين ، وأمريكياً عدّت المانيا حليفاً عسكرياً واقتصادياً أبان الحرب الباردة وحتى بعدها<sup>(3)</sup>، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود خلافات بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية ، فالمانيا لا تزال تسعى الى زيادة دورها السياسي العالمي من خلال سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن في اطار الدعوة لاصلاح الامم المتحدة<sup>(4)</sup>.

ووقفت (فرنسا) الدولة الأوروبية المؤثرة موقفاً متميزاً فهي تنادي بمبدأ الاستقلال عن الولايات المتحدة وترفض بشكل تدريجي الخضوع بشكل شبه كامل للقطب الاوحد ، وكذلك بالنسبة لالمانيا ولكن بتشدد اقل من فرنسا، وهكذا اصبح التوجه الأمريكي بعد الحرب الباردة موجها ضد اوربا ككل ، لان هذه القوى الصاعدة ولاسيما المانيا وفرنسا من شأنها ان تضر بالسيطرة الأمريكية على القارة الأوروبية بكاملها وعلى العالم لاحقاً ، حتى اصبح جل الاهتمام الأمريكي ينصب على عدم جعل اوربا تشكل ولو بمجرد فكرة محتملة منافساً للولايات المتحدة في قيادتها العالمية<sup>(5)</sup>.

كما كانت هناك مساعٍ أوروبية للاستقلال عن السيطرة الأمريكية وانشاء قوة عسكرية موحدة مستقلة عن حلف الناتو ، غير ان الولايات المتحدة تصدت لهذا التوجه واعلنت انها لن تسمح بذلك الا اذا كان ضمن الناتو مقيدة بذلك اية نزعة استقلالية أوروبية، وهذا من شأنه ان لا تتحول اوربا الى قوة مستقلة ويبقى حلف الناتو العنصر الرئيس

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا الموحدة والقرن القادم، نشرة دراسات أوروبية ، العدد 34، مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد، 1999، ص2.

(2) امجد زين العابدين العبيدي، الوحدة الألمانية وانعكاساتها على الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2002 ، ص87.

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، ط2، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2002، ص72.



للهوية الأوروبية ولا يترك المجال لأوروبا لتحقيق هوية مستقلة عن الولايات المتحدة والحوول دون ظهور اية قوى كبرى في أوروبا تكون منافساً مستقبلياً أوروبياً وعالمياً<sup>(1)</sup>.

ورغم أن العلاقات الأمريكية الأوروبية هي علاقات شراكة استراتيجية حقيقية ، إلا أن الرؤية التحليلية لا تغفل مشاكل قد تصادفها مستقبلاً إذ هناك مشكلة الاستقلالية والوحدة الأوروبية التي ترفضها أمريكا سراً وعلناً... بالإضافة إلى اختلاف الرؤى بين الطرفين ، ففي الوقت الذي ينادي الاتحاد الأوروبي بعالم متعدد الاقطاب وتغليب الوسائل الدبلوماسية على العسكرية في حل أي نزاع دولي إلا أن الولايات المتحدة عملت وماتزال ، وفق خطط واهداف محددة تتمثل بالانفراد بقيادة النظام الدولي وتوجيهه بما يتفق مع مصالحها والركون الى القوة العسكرية وهذا ما اوجد شرحاً بين الجانبين الأوروبي والأمريكي. ويمكن حصر الخيارات التي يمكن أن تتبعها العلاقات الأمريكية الأوروبية بالاتي<sup>(2)</sup> :

**الخيار الأول :** استمرار بقاء العلاقات الأمريكية الأوروبية في مسارها متزاوجة بين التبعية للولايات المتحدة والشراكة أحياناً وهذا ما تفضله بريطانيا.

**الخيار الثاني :** تغيير العلاقات الأمريكية الأوروبية بخروج الاتحاد الأوروبي من حالة التبعية ويزيد من قوته لتكون له الكلمة المؤثرة على المستوى الدولي ، وهذا ما تسعى فرنسا لتحقيقه.

**الخيار الثالث :** الاستمرار والتغيير معاً ؛ بمعنى البقاء في العلاقة مع تغيرات لصالح الاتحاد الأوروبي نحو الاحسن وهذا ما تريده ألمانيا.

وخلاصة القول ، وإذا ما اردنا وصف شكل العلاقة بين هذه القوى الأوروبية الصاعدة المتمثلة بـ(الاتحاد الأوروبي) وعلاقتها بالنظام الدولي الجديد أو بالولايات المتحدة مستقبلاً، واستناداً لماضي وحاضر هذه العلاقة والمرتكزات التي تستند اليها هذه القوى واستناداً لطبيعة وظروف عالم القرن الحادي والعشرين واستناداً لعناصر قوة كل طرف فإن استمرار الشراكة الاستراتيجية هو الذي سيحصل مستقبلاً بين الطرفين ، فالإتحاد الأوروبي قد ارتقى لمستوى كتلة دولية واضحة لها اهداف متعددة وبعيدة المدى على كافة الصعد، لكن مستوى علاقاتها مع أمريكا لا تزال تفرض عليها القبول بالتوجيه الأمريكي للشراكة الاستراتيجية التي تجمعها مع أوروبا الموحدة.

لكن من غير المستبعد إطلاقاً أن يتزايد التنافس بين القوتين في المستقبل ومن ثم بروز الإتحاد الأوروبي كقوة صاعدة يمكن أن تشكل تحدياً مباشراً للولايات المتحدة، لأن دول الإتحاد الأوروبي سوف تعمل جاهدة على تثبيت وجودها في النظام العالمي الجديد وإن يكون لها دور بارز فيه. وستتوجه نحو زيادة الانفاق العسكري الأوروبي المشترك للتخفيف من

---

(2) المصدر نفسه. كذلك انظر : عبد الواحد الناصر، النظام العالمي الجديد.. الخصائص والمشكلات الهيكلية ، دار حطين ، الرباط، 1996، ص56.

(1) حسن ناعفة ، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2004 ، ص ص145-146.

الاعتمادية على القوات الامريكية، كما حصل في حروب البلقان وهي اعتمادية يمكن ان تفضي الى تنازلات سياسية<sup>(3)</sup>.

### ثانياً : تباين الرؤى حول مستقبل النظام الدولي :

تتباين الرؤى في عملية استقراء المستقبل، وي طرح السياسيون والباحثون تساؤلات حول مستقبل النظام الدولي، وامكانية بقاء الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، او ما اذا كانت القوى الصاعدة والاتحاد الاوربي تحديداً تملك فرصة للمنافسة على المشاركة او الزعامة للنظام الدولي. ولاجل توضيح الافكار المطروحة في هذا المجال يمكن استعراض اراء التيارات الاميركية المختلفة والاراء الاوربية في المقابل.

### 1) الطروحات الأميركية حول الدور المستقبلي للولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي :

لا باس من التوضيح مسبقاً إن الآراء الأميركية وان اختلفت في الظاهر الا انها تلتقي عند نقطة اساسية وهي ان على الولايات الاميركية ان تحافظ على زعامتها العالمية، ولكن الاختلاف انصب على الوسائل والاساليب.

**الاتجاه الأول :** لقد ظهر في مطلع التسعينات تيار ينادي بالعودة ولو مؤقتاً إلى العزلة السياسية والاهتمام بالشؤون الداخلية والابتعاد عن مشاكل العالم والهيمنة العالمية التي اضررت بالاقتصاد الاميركي كثيراً. وان إصرار الولايات المتحدة على سياسة الهيمنة سوف يؤدي الى تراجعها الى مرتبة متدنية في النظام الدولي<sup>(1)</sup>. وان المستقبل سيكون لصالح القوى الصاعدة ولاسيما الاتحاد الاوربي. ويرى انصار هذا التيار الذي يوصف بالانعزالي، ان اوربا تعيش منذ فترة تغييراً جذرياً من خلال عملية التوحيد وتتجه نحو ترسيخ حالات الاندماج على الصعيدين الاقتصادي والسياسي مما يجعلها تمتلك مقومات التأثير والمنافسة على الزعامة او المشاركة في خلق عالم متعدد الاقطاب مع الولايات المتحدة. وهذا يعني ان على الولايات المتحدة ان تستعد جيداً للمواجهة المقبلة انطلاقاً من الداخل الى الخارج وليس العكس كما حدث في السابق. ويرى زيغنيو بريجنسكي (مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر) في كتابه الفرصة الثانية ان الولايات المتحدة وان أضاعت فرصاً سابقة لتكون قائدة للعالم فان امامها فرصة ثانية للقيادة منطلقاً من كون منافسيها لم يستطيعوا طوال عقدين بعد انتهاء الحرب الباردة من التأهل للقيام بذلك الدور مستشهداً بتلكؤ انجاز

(1) جورج فرم ، عالم القطب الواحد واتجاهاته ، مصدر سبق ذكره ، ص 13.

(1) منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب: التالقات الإستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد 16، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 16 وما بعدها. كذلك انظر: وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 8 وما بعدها.

الوحدة الاوربية وتحلف روسيا وكثرة التناقضات في الدولة الصينية. وحسب بريجنسكي، فان الواقع والمنطق لا يتفق مع طروحات القطب الواحد او نظام القطبين او الاقطاب المتعددة، وان الولايات المتحدة تبقى القوة العظمى الكونية<sup>(2)</sup>.

وكانت هناك دعوات انطلقت من داخل الولايات المتحدة تدعو الى الواقعية وعدم الاستغراق في الاحلام الواسعة بالهيمنة على عالم فيه الكثير من الممانعة لمثل ذلك الدور، وان الاغراء الذي شكله غياب المنافس السوفيتي ينبغي ان يجعل الولايات المتحدة اكثر اهتماماً بشؤونها الداخلية بعد ان ظلت لعقود تمارس دور رجل الانقاذ وانهمكت في الشؤون الخارجية على حساب الداخل الذي يعاني الكثير من مواطن الخلل. وحسب اصحاب هذا الراي فان "الأمن الأمريكي لم يعد مهدداً عسكرياً كما أن الدول الكبرى منفردة او مجتمعة ليست قادرة ولفترة قادمة على ان تكون البديل للتهديد السوفيتي او راغبة في ذلك فمعظمها ينتمي الى معسكر واحد"<sup>(3)</sup>. والمطلوب أن تركز الولايات المتحدة جهودها واموالها لحل مشكلاتها الداخلية الحادة "علينا أن نصلح داخلنا قبل ان نحقق الزعامة في الخارج"<sup>(4)</sup>. ويرى المنادون بهذا الاتجاه أن أفاق المستقبل ينبئ ببقاء الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي بفعل تفوقها الاقتصادي والعسكري، وان على الولايات المتحدة من اجل ذلك ان تكون اكثر اهتماما بتدعيم اقتصادها ليكون أهلاً للمواجهة والمنافسة المحتمدة مع اكثر من جهة، وفي ذلك يقول الباحث الاميركي (ليستر ثرو) في مطلع التسعينات من القرن المنصرم: "إن الصراعات الاقتصادية في الوقت الحاضر اصبحت اكثر حدة وفي القرن الحادي والعشرين ستكون كذلك بسبب اختفاء العدو السوفيتي العسكري"<sup>(1)</sup> وانطلق ثرو في رايه من ان غياب الخطر كشف نقاط الضعف في الاقتصاد الاميركي ونقاط القوة عند المنافسين المحتملين، مما يجعل الولايات المتحدة أمام شكل جديد من الصراع قوامه المنافسة الاقتصادية مما يهدد الدور العالمي الاميركي في النظام الدولي<sup>(2)</sup>.

**الاتجاه الثاني :** ويمثله أنصار ما يسمى بالمثالية العالمية، وهم يرون ان لدى الولايات المتحدة فرصة رائعة لخلق عصر عالمي جديد، وان اميركا هي الدولة الوحيدة القادرة على استخدام القوة العسكرية وقيادة العالم.

إن التغييرات في البيئة الدولية كما يراها انصار الاتجاه المثالي تؤثر في امن الولايات المتحدة وان انصرافها عن المشاركة في المجال الدولي وتحدياته قد يكلفها ثمناً غالياً، وقد تظهر في المستقبل دولة لها نفوذ وسيطرة دولية مرة

---

(1) زيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية ، ط1 ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2007، ص302.

(2) مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد : الواقع والتوقع ، مصدر سبق ذكره ، ص83.

(3) نقلاً عن: ريتشارد نيكسون ، الفرصة السانحة ، ط1 ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، مكتبة بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992 ، ص23.

(1) ليستر ثرو، المتناطحون، ط2، ترجمة محمد فريد ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 1996، ص207.

(2) المصدر نفسه.

أخرى"<sup>(3)</sup> وان الساحة الدولية مليئة بأسباب الصراع الدولي حتى في غياب الخطر السوفيتي، وان ماتبقى من اسلحة لدى الطرفين يمكن ان يقود الى حرب تدميرية.. وعليه فان الولايات المتحدة مطالبة بممارسة دور قيادي في النظام السياسي الدولي"<sup>(4)</sup>، ويرد أصحاب هذا الاتجاه على مخالفهم بالقول ان الصعوبات التي تمر بها الولايات المتحدة هي صعوبات عابرة تستطيع تجاوزها بسهولة مما يمكنها من استئناف دورها الاقتصادي المهيمن ، كما انه لن يؤثر على قدرتها على الاستمرار في دورها القيادي في العالم<sup>(5)</sup>.

لقد وجد هذا التيار صدى واضحاً لدى الرئيس جورج بوش في مطلع تسعينات القرن المنصرم ، ثم خفت حدته ابان رئاسة خلفه بيل كلنتون الذي رأى أن الأولوية ينبغي أن تكون لتنشيط الاقتصاد الاميركي، بينما اتجهت ادارة الرئيس جورج ووكر بوش الى التطرف في تبني المثالية العالمية مما قادها الى مغامرات عسكرية كان الاقتصاد الاميركي احد ضحاياها. ورغم الاختلاف الظاهري بين طروحات الانعزاليين والمثاليين الا انهما عبرا بدرجات متفاوتة عن الحلم الاميركي بالسيطرة العالمية.

## 2) الطروحات والرؤى الأوروبية لمستقبل النظام الدولي :

ظهرت في الأوساط الأوروبية العديد من الطروحات حول شكل النظام الدولي الجديد بعد انهيار المنظومة الاشتراكية التي كانت تقلق اوربا أكثر من غيرها بل ان الاختلالات الامنية التي نجمت عن انهيار تلك المنظومة كانت أكثر تأثيراً على أوربا من غيرها من مناطق العالم، إلا أن هناك رؤيتان اوروبيتان كانتا الأكثر وضوحاً في هذا المجال بشأن مستقبل أوربا :

**الاتجاه الأول :** وقادته فرنسا والمانيا في التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين، وهو يدعو الى اوربا ذات هوية متميزة عبر تحقيق الوحدة بين دولها وشعوبها، وهو أمر يتطلب إيجاد سياسة دفاعية خاصة قد تتعارض مستقبلاً مع سياسات الناتو، الذي يؤطر التحالف العسكري بين اوربا والولايات المتحدة<sup>(1)</sup> كما يتطلب الامر توسيع الاتحاد الاوربي شرقاً لاحتواء المشكلات السياسية والاقتصادية التي تسبب بها انهيار المجموعة الاشتراكية وتفككها، وصولاً

<sup>(3)</sup> ريتشارد نيكسون ، الفرصة السانحة ، مصدر سبق ذكره ، ص 23.

<sup>(4)</sup> نقلاً عن : مظفر نذير طالب ، "رؤية في تطور النظام الدولي وتأثيره على الوطن العربي" ، مجلة أم المعارك ، العدد 3 ، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات ، بغداد ، 1992 ، ص 83.

<sup>(1)</sup> راضي رضوان العبد الله ، الأبعاد السياسية للتطورات في النظام الدولي، سلسلة ندوات عقدتها الجامعة الأردنية ، عمان ، 1994 ، ص 64.

<sup>(1)</sup> نزار حمدون ، مستقبل النظام الدولي (العرب والوضع الراهن) ، في : باسل البستاني (محرراً) ، النظام الدولي الجديد .. آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، 1992 ، ص 147.

تقوية المجموعة الاوربية والافادة من معطيات الجغرافية السياسية وتعزيز النشاطات العسكرية والاقتصادية لتكوين قطب موحد محوري لاوريا قادر على منافسة الولايات المتحدة على زعامة العالم<sup>(2)</sup>.

**الاتجاه الثاني :** وهو الذي قاده برطانيا ويرى ان اوربا تغامر عندما تباعد عن الولايات المتحدة، وان فكرة اقامة كيان اوريي موحد ستقود الى صراعات بين دولها، وان الاندماج غير ممكن بين شعوب القارة ، بينما يقتصر الاتحاد على التنسيق بين الدول<sup>(3)</sup>.

وفي الواقع فان الصراع بين الاتجاهين قاد الى ان تسير بريطانيا في ركب الولايات المتحدة في اغلب مغامراتها العسكرية والاقتصادية، على حساب الاتحاد الاوريي، ولم تستطع فرنسا والمانيا الثبات على مواقفهما ، مما اضعف الموقف الاوريي في المواجهة والمنافسة، ومكن الولايات المتحدة من البقاء قطباً واحداً مهيماً. أما بقية دول اوربا فقد تذبذبت مواقفها بين الجانبيين، بينما وقفت دول شرق اوربا ووسطها الى جانب الولايات المتحدة املاً في الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية.

### المبحث الثالث

**النظام الدولي الجديد واحتمالات المستقبل في ضوء المتغير الاميركي - الاوريي، واثره على المنطقة العربية**  
لا جرم في القول إن دراسة العلاقات الدولية قد تظهر نوعاً من التناقض بين الاهداف والوسائل، اذ تنصرف السياسة الخارجية لبعض دول الاتحاد الاوريي نحو قضايا محورية من مثل<sup>(4)</sup>:

1. إن أوربا تسعى إلى تجاوز نقاط الضعف التي تعاني منها كيما تبدو كياناً مؤثراً وفاعلاً دولياً من خلال تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها وخاصة مع الاطراف المؤثرة في الساحة الدولية.
2. ان الوعي باهمية (الاوربية) مقابل الوطنية تكاد تكون من الامور المسلم بها لدى الفاعلين في الاتحاد الاوريي وبالتالي فان اختلاف وجهات النظر ازاء قضايا جوهرية وحساسة لا يمنع التنسيق والتشاور حولها او حول القضايا المختلف عليها.
3. ان التمحور الاوريي لم يحصل في العديد من القضايا ومنها العسكرية، بحيث يمكن ان تشكل خطراً على التجربة الاوربية في التكامل والتوحد.

(2) مهند علي عمران، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة للدولة دراسة حالة ألمانيا الاتحادية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين ، بغداد ، 2003، ص322.

(3) نقلاً عن: نزار حمدون، مستقبل النظام الدولي (العرب والوضع الراهن) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص147-148.

(1) بول كندي ، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، ط1 ، ترجمة غازي مسعود ، دار الشروق ، عمان ، 1993 ، ص323. كذلك انظر : خليل مخيف لفتة، أوربا بين المحورية والتكامل، نشرة دراسات أوربية، العدد 136، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص14.

وتشير العلاقات الاميركية مع الاتحاد الاوربي تساؤلات كثيرة في ظل واقع وطموحات كل منهما، وبينما يسعى الاتحاد الاوربي للارتقاء إلى مصاف قطب فاعل في مواجهة التوسع الاميركي في المجالات كافة، فان الولايات المتحدة تجد من مصحتها عدم فسخ المجال لمثل ذلك الاحتمال، وفي ظل التنافس والصراع بين الجانبين، فان هذا المبحث من الدراسة يسعى للاجابة على تساؤلات منطقية تتعلق بما يمكن ان يفرزه التنافس مستقبلاً وهل ستكون اوربا الموحدة نداءً ومكافئاً للولايات المتحدة، وأين تكمن نقاط الضعف الاميركية التي يمكن للاتحاد الاوربي النفاذ من خلالها، وكيف تواجه الولايات المتحدة الطموحات الاوربية، وبالتالي ما اثر ذلك على المنطقة العربية؟.

### المطلب الأول : المتغير الأوربي واحتمالات المستقبل

لا يمكن دراسة الدور الاوربي وفاعليته بمعزل عن المشهد الدولي العام والتوازنات والتفاعلات القائمة فيه، فالحديث عن نظام دولي جديد وان كان الداعي اليه الولايات المتحدة ، يتطلب القاء نظرة شاملة متفحصة على مكانم الفاعلية فيه وكيف يتعامل معها الطرفان الاوربي والاميركي وكيف ينظر كل منهما الى المستقبل والى موقعه في النظام الدولي عبر عملية تنبؤ تستقرىء المستقبل وتضع الخطط والاستراتيجيات للوصول الى الاهداف المتوخاة.

### أولاً : النظام الدولي والمتغير الاوربي

إن النظر إلى الاتحاد الأوربي ودوره المستقبلي كمنافس للدور الاميركي على القيادة العالمية او الوصول الى قطبية ثنائية كما كان الامر ابان الحرب الباردة، واستعارة الاتحاد الاوربي لدور المجموعة الاشتراكية او الاتحاد السوفيتي ولو نظرياً يتطلب النظر في معوقات الدور وامكاناته ومن هنا فان هناك من يرى ان الاتحاد الاوربي اضعف من ان يحل محل الاتحاد السوفيتي وان يملا الفراغ الذي حدث بغيابه عن الساحة الدولية، ومن غير المرجح ان يحقق هذا الاتحاد خلال العقدين المقبلين الوحدة السياسية التي تمكنه من منافسة الولايات المتحدة على الصعد كافة. ويستشهد اصحاب هذا الراي باحداث العقدين الاخرين، فمنذ عام 1990 وقعت الكثير من الاحداث التي اثبتت عدم قدرة الاتحاد الاوربي على العمل باستقلالية عن الولايات المتحدة<sup>(1)</sup>.

كما أن استمرار الخلافات بين دول الاتحاد على الكثير من القضايا يجعلها تتكلم باكثر من صوت في مواجهة الصوت الاميركي الواحد. ويمكن تلخيص ابرز المحددات والمعوقات امام دور اوربي فاعل بالاتي :

1. إن الاتحاد الأوربي من بين جميع القوى الدولية المؤهلة لتكون قطباً دولياً لا يشكل كياناً موحداً ، وتشكل الاختلافات السياسية بين دوله عامل ضعف في تحركه المستقبلي، رغم وجود تنسيق بين تلك الدول. فالتباين في السياسات الخارجية لدول الاتحاد وفيما بينها وقضية السيادة الوطنية تمثل ابرز العقبات امام الاتحاد للوصول الى بناء

(1) زيغنيو بريجنسكي، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، مصدر سق ذكره ، ص 12.

أوروبا موحدة<sup>(2)</sup>. ورغم أن معاهدة ماستريخت<sup>(\*)</sup> تدعو إلى بناء سياسة خارجية موحدة لدول الاتحاد ، إلا أن متابعة السياسات الخارجية لتلك الدول تظهر على حرص كل دولة على التمسك بخياراتها المستقلة.

من هذا المنطلق فإن أوروبا تفتقر إلى سياسة خارجية قائمة على تحركات مستقلة تعبر عن وحدتها مما يفقدها الثقل المطلوب لدعم القرار السياسي الموحد، وهو أمر انعكس حتى على الشؤون المصيرية المتعلقة بمشكلات تعرضت لها دول أوربية، ولاسيما تلك المتعلقة بالخلل الأمني الذي أعقب انهيار المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الأزمة اليوغوسلافية وما أعقبها من ازمات في البوسنة وكوسوفو، حيث وجدت دول أوروبا نفسها عاجزة عن إيجاد حل بعيداً عن الدور الأميركي وعن حلف شمالي الأطلسي<sup>(1)</sup>.

2. رغم أن الاتحاد الأوروبي يمتلك الكثير من مقومات القوة الاقتصادية ، إلا أن فاعلية الاتحاد في التأثير على الاقتصاد العالمي محدودة قياساً بالإمكانات الأمريكية ، كما أنه لا يمتلك حتى الآن بنية دفاعية قوية ومستقلة عن الولايات المتحدة<sup>(2)</sup>.

---

(2) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص 374.

(\*) مع معاهدة ماستريخت تعدت فكرة توحيد إلى إقرار سياسات وأشكال جديدة من التعاون أوربية المجال الاقتصادي لتشمل الجانبين الاجتماعي والسياسي. ومع أن المعاهدة تركز أساساً على اتفاقيات الجماعات الأوربية القائمة فإنها عدلت كثيراً من أحكام هذه الاتفاقيات وكذلك من برنامج «العمل الموحد» إضافة لتحقيق الأهداف التالية:

تمثل معاهدة ماستريخت مرحلة جديدة متقدمة في مسيرة توحيد أوربية اقتصادياً وسياسياً. فقد توصل المجلس الأوروبي الذي التأم في ماستريخت يومي 9 و10 من كانون الأول 1991 إلى اتفاق حول مشروع معاهدة الاتحاد الأوروبي. ولحظت هذه المعاهدة متابعة تنفيذ القرارات المتخذة سابقاً وإضافة عنوان جديد إلى اتفاقية السوق حول السياسة الاقتصادية والنقدية ينص على تبني سياسة اقتصادية مشتركة قائمة على التعاون الوثيق للسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. ومن ثم توسيع سلطات المجلس الأوروبي لتشمل إقرار توصيات تحديد التوجهات الكبرى للسياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء بالأغلبية الخاصة. و«من أجل ضمان التنسيق الكامل للسياسات الاقتصادية والتقارب المستمر بين الدول الأعضاء يراقب المجلس الأوروبي التطور = الاقتصادي في كل من الدول الأعضاء وفي الاتحاد بقصد متابعة مسيرة التقارب الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء واتخاذ الإجراءات اللازمة لصحيح الوضع غير الملائم عند الضرورة وفي الوقت المناسب».

تحولت الجماعة الأوربية بعد معاهدة ماستريخت من مجرد سوق مشتركة إلى مشروع وحدة اقتصادية، بل إلى مشروع أوربية موحدة اقتصادياً وسياسياً. ولحظت أحكام المعاهدة آلية اتخاذ القرارات بما يوفر سرعة تحقيق الاتحاد الأوروبي بسوق موحدة وعملة موحدة وسياسات خارجية ودفاعية موحدة. فبعد ماستريخت تتوضح وبسرعة ملامح أوربية الموحدة. وهكذا تحولت الجماعة الأوربية من سوق اقتصادية مشتركة إلى اتحاد أوربي اقتصادي وسياسي في طور التكوين المتسارع. انظر : الموسوعة العربية arab-enc .

(1) صلاح سالم زرنوقة ، توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي : الواقع والتوقعات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر/تشرين الاول 2000، ص 82.

(1) خالد عبد العظيم ، حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوربية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 142 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر/تشرين الاول 2002، ص 123.

3. حاجة دول الاتحاد للاتفاق على دستور موحد ، من اجل ان تكون هناك صيغة رسمية للوحدة ، فان سعي اوربا لتصبح قطباً دولياً فاعلاً يتطلب امتلاك المؤسسات المناسبة ، وعدم الاتفاق على دستور الاتحاد حتى الان يعد من العوائق المهمة امام اداء ذلك الدور<sup>(3)</sup>.

4. معاناة العديد من دول الاتحاد من مشكلات وازمات داخلية ، تضعف الاتحاد ، كما ان التوسع شرقاً قاد إلى دخول دول اوربا الشرقية التي كانت ذات يوم تتبع المعسكر الاشتراكي ، مع مشكلاتها الاقتصادية والسياسية وحاجتها للتكيف مع دول الاتحاد الأخرى.

5. بقاء ملامح القطبية الثنائية، فرغم الاقرار بانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة ، الا أن هناك ممانعة واضحة لهذا الدور ومحاولة جادة من العديد من الدول الكبرى للوصول الى طور متعدد الأقطاب<sup>(4)</sup>.

لقد أصبح من الضروري ان تتحرك العلاقات الاميركية الاوربية، فالوضع حالياً يتمثل بوجود رغبة اوربية لاداء دور عالمي اكثر فاعلية، بينما الجانب الاميركي يضع المعوقات امام كل منافسيه. لذا فان توجه الرئيس الاميركي الحالي (باراك اوباما) لتنظيم المخاوف الاوربية، واعلانه انه يسعى الى شراكة حقيقية في القرار السياسي الدلي ربما تخفف من حدة الصراع بين الجانبين.

### ثانياً : المتغير الأوربي : المقومات

بالرغم مما تقدم من عوامل يمكن ان تعيق الدور الاوربي في اقامة نظام دولي جديد تكون فيه عنصراً فاعلاً ومؤثراً ، فان الاتحاد الاوربي ودوله يمتلك من المقومات ونقاط القوة ما يمكن ان يعيد التوازن الى العلاقة مع القطب الاميركي حيث تعمل دول الاتحاد مجتمعة لترسيخ وجودها الدولي، وضمان مصالحها الحيوية، وان المستقبل رهن بتوظيف دول اوربا لهذه المقومات بما يمكنها من العمل بحرية اكثر وفاعلية اقوى..ومن ذلك:

**1. المقومات الجغرافية والبشرية :** يمتد الاتحاد الاوربي على رقعة جغرافية تبلغ نحو 4.324.782 كيلومتر مربع ، وهي تزيد على مساحة الولايات المتحدة وتشتمل على موارد وثروات تقترب من حيث الكم والنوع من الموارد الاميركية وتتجاوز مثيلاتها اليابانية والصينية بشكل كبير. بينما يبلغ عدد سكان دول الاتحاد بدوله السبع والعشرين 499.021.651 مليون نسمة (حسب تقديرات عام 2008) ، ويمتازون بمستوى تعليم وتدريب

(2) جورج ثروت فهمي ، الدستور الأوربي: الفرص والقيود ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 157 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر/ تشرين الأول 2004 ، ص181.

(3) فنسان الغريب ، مآزق الإمبراطورية الأميركية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص253 وما بعدها.



عاليين (تبلغ نسبة المتعلمين في دول الاتحاد نحو 97.60%)، مما جعله يتفوق سكانياً على الولايات المتحدة ويشكل ثاني أكبر قوة سكانية في العالم بعد الصين<sup>(1)</sup>.

**2. المقومات الاقتصادية :** يعد الاتحاد الاوربي منافساً اقتصادياً محتملاً للولايات المتحدة نظراً للإمكانات الاقتصادية الضخمة المتاحة في دوله والتي تؤهله ليكون قوة اقتصادية عظمى في النظام الدولي الجديد، حيث يحتكر 20% من التجارة العالمية مقارنة مع 16.8 للولايات المتحدة و9.6% لليابان و53.6 لبقية دول العالم<sup>(2)</sup>.

أما من حيث الانتاج فان انتاج دول الاتحاد الاوربي يعادل الانتاج الاميركي، بل ان المانيا لوحدها اخذت تتفوق على الولايات المتحدة، وان سبعة من عشر دول تتقدم التجارة العالمية هي دول اوربية. وهناك اربع دول اوربية كبيرة هي فرنسا ومانيا وبريطانيا وايطاليا تمثل نصف عدد أعضاء مجموعة الثمانية للدول الصناعية الكبرى. (الأربعة الآخرون هم الولايات المتحدة وكندا وروسيا واليابان)<sup>(3)</sup>.

إن قوة الاقتصادات في دول الاتحاد الاوربي قادت الى بعض الاجراءات والقرارات المهمة من اجل زيادة فاعليتها ومن ذلك توحيد عملتها، فقد اصبح اليورو العملة الموحدة لاغلب دول الاتحاد الاوربي منذ عام 1999، بينما اعتمد عملة رسمية في جميع دول الاتحاد في عام 2002، وعدت هذه الخطوة ضرورية للتكامل الاقتصادي. وبالفعل فقد اصبح اليورو ينافس الدولار في الاسواق الدولية واعتمدته بعض الدول من خارج الاتحاد الاوربي في تعاملاتها التجارية<sup>(1)</sup> وكان آخرها إيران<sup>(\*)</sup>.

**3. المقومات العسكرية :** يتمتع الاتحاد الاوربي بامكانات عسكرية كبيرة وتمتاز صناعاته العسكرية بتطورها في الميدان التكنولوجي، وللقوات العسكرية لدول الاتحاد تجهيزات عسكرية متميزة ، وتمتلك اثنان من دوله هما فرنسا وبريطانيا السلاح النووي، كما ياتي بعد الولايات المتحدة في حجم الانفاق على التسليح. وتوصف القوة

(1) من ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

ar.wikipedia.org

(1) هدى ميتلكس، النظام العالمي الجديد والواقع العربي، مجلة الشؤون العربية، العدد 89 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، آذار/ مارس 1997، ص40. كذلك انظر : عمرو شرييني ، الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 134 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1998 ، ص257.

(2) احمد الرشيدى (وآخرون) ، الأمم المتحدة : ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص35. كذلك انظر : ليستر ثرو، المتناطحون ، مصدر سبق ذكره ، ص99.

(1) عمرو شرييني ، الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي ، مجلة السياسة الدولية، العدد 134 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1998 ، ص257.

(\*) قررت إيران استخدام اليورو في بيع نفطها بدلاً من الدولار في شهر أيلول من عام 2009.

العسكرية الاوربية بانها مهمة اذ تضم جيوش الاتحاد اكثر من 300 الف عنصر مدعومين بنحو 20 الف طائرة و950 ألف سفينة وغواصة، والالاف الدبابات والقواعد البرية والبحرية والجوية<sup>(2)</sup>. وإذا ما اقترنت هذه الامكانات بسياسة امنية مشتركة والتحرر من التبعية للمظلة الامنية الاميركية فيمكنها ان تكون منافساً سياسياً وعسكرياً يمكنه أن يقلب موازين القوى في النظام الدولي. وفي واقع الامر فان هناك طموحاً أوروبياً لإقامة قوة دفاعية مشتركة بعيداً عن الناتو وعن السيطرة الاميركية، يواجه بمعارضة اميركية واضحة واذا ماتحول الطموح الاوربي الى واقع فسيكون عاملاً مهماً من عوامل التغيير في النظام الدولي.

**4. المقومات السياسية :** سعت الدول الاوربية وما تزال الى تحقيق التكامل السياسي والوصول الى الوحدة السياسية من اجل تحقيق استقلاليتها الاقتصادية والعسكرية والامنية والتخلص من تبعيتها للولايات المتحدة في تلك المجالات، وصولاً إلى أداء دور أكثر فاعلية في النظام الدولي.

وضمن هذا الاطار يأتي المسعى الاوربي لتحقيق الوحدة الاقتصادية بما يدعم الدور السياسي للمجموعة. كما تسعى الدول الاوربية لزيادة نشاطاتها في المنظمات الدولية ، حيث تحتل الدول الاوربية 15 مقعداً من أصل 19 مقعداً في حلف شمالي الاطلسي اكبر منظمة امنية عالمية ، وفي مجلس الامن تشغل اثنتان من الدول الاوربية هما بريطانيا وفرنسا مقعدين دائمين من اطل المقاعد الخمسة دائمة العضوية. كما ينشط الاوروبيون في بقية المنظمات والتجمعات الدولية المنضوية تحت مظلة الامم المتحدة وغيرها.

**5. المقومات التكنولوجية:** بعد أن أصبحت الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات وما تقدمه من معطيات تمثل عنصراً مهماً من عناصر القوة في المجتمع الدولي. عملت دول الاتحاد الاوربي على التعامل بجدية مع تحديات التكنولوجيا، وصارت نداءً ومنافساً للولايات المتحدة حيث حققت طفرة نوعية في هذا المجال<sup>(3)</sup>.

مما تقدم يمكن التوصل الى ان الاتحاد الاوربي قد نجح الى حد كبير في تحييد مشكلاته الداخلية لصالح المجموعة الاتحادية، واذا كان التعاون الاميركي والتنسيق في العديد من المجالات يظهر العلاقات بين الجانبين في حالة توافق وتجانس الا ان واقع الامر ان المنافسة تشغل الجانبين، وتأتي الدعوة الاوربية للمشاركة في التعامل مع القضايا الدولية ورفض فكرة التبعية التي حاولت الادارات الاميركية المتعاقبة تثبيتها، لتتسجم مع محاولات ادارة الرئيس الاميركي باراك اوباما لطرح قضية الشراكة والتعاون الدولي عاملاً ضرورياً لاسترضاء الحليف الاوربي وعدم تشجيع

<sup>(2)</sup> فيليب كوردن ، أوروبا وبناء قوة عسكرية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن ، نشرة قضايا دولية، العدد 45 ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 2001، ص45.

<sup>(1)</sup> الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ط1، ترجمة عصام الشيخ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا ، 1990 ، ص33 وما بعدها. كذلك انظر : عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوروبية وتجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1986 ، ص15.

توجهاته للابتعاد عن الولايات المتحدة. بينما يرى فيها الجانب الاوربي اعترافاً أمريكياً وان كان متأخراً بضرورة التعاون الاوربي-الاميركي لمواجهة المشكلات الدولية المعاصرة.

### المطلب الثاني : مستقبل النظام الدولي في ضوء المتغير الاميركي

استندت الولايات المتحدة ولا تزال على القوة بمفهومها الواسع وعملت على توظيف مختلف قدراتها ووسائلها وادواتها لتعزيز هيمنتها المطلقة على النظام الدولي والحوول دون بروز قوة تنافسها على الزعامة، لذا فقد اتخذت من قوتها العسكرية وسيلة للسيطرة ومن حلف الناتو مجالاً للسيطرة على اوربا وعملت على توسيع عضوية الحلف ليشمل دول شرق ووسط اوربا (التي كانت ضمن المعسكر السوفييتي فيما سبق) بفعل امتداد نفوذها الى تلك الدول مما يرجح من كفتها بالمنافسة مع القطب الاوربي.

إن الولايات المتحدة وهي تراهن على الهيمنة مستقبلاً فإنها وكما يرى الكثير من الباحثين، قد ارهقت نفسها باكثر مما يمكنها احتمالها وزجت بنفسها في الكثير من الساحات والمشكلات الدولية، مما ادى الى استفزاز الاعداء والاصدقاء على حد سواء ومنهم الحليف الاوربي، واصبحت الارتباطات الاميركية تشكل عبئاً كبيراً، وباتت الولايات المتحدة اشبه باسبانيا وبريطانيا (الدولتين الاستعمارييتين السابقتين في اواخر ايامهما) بفعل ما اطلق عليه الباحث الاميركي بول كنيدي بـ "التوسع الإمبراطوري المفرط"<sup>(1)</sup>.

وقد دبت مظاهر الخلل والوهن في العديد من مفاصل الدولة الاميركية وعلى أكثر من مستوى وكالاتي:

**1. على المستوى العسكري :** لقد أدى غرور القوة بالولايات المتحدة الى استهلاك ادواتها العسكرية وقواتها في حروب قاسية ومكلفة كان ابرزها بعد انتهاء الحرب الباردة عمليتي غزو افغانستان 2001 والعراق 2003، ومازال التورط العسكري في الساحتين قائما ويثير الكثير من المشكلات والتحديات والمقاومة والانتقادات. ولم يعد التدخل العسكري الاميركي مقبولاً حتى من قبل الداخل الاميركي الذي كان في السابق يدعم حكومته في مغامراتها العسكرية.

**2. على المستوى الاقتصادي :** تظهر العديد من المؤشرات ان الولايات المتحدة لن تستمر طويلاً في إداء دور الدولة المهيمنة على الاقتصاد العالمي، ومن تلك المؤشرات<sup>(2)</sup>:

أ- ظهور قوى اقتصادية منافسة للولايات المتحدة وفي مقدمتها الاتحاد الاوربي واليابان والصين.

ب- تصاعد حجم المديونية الاميركية، يرافقه عجز كبير في الميزانية وفي ميزان المدفوعات، وتراكم الدين

(1) بول كنيدي ، قيام وانهايار القوى العظمى، ترجمة مالك البديري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا ، 1993 ، ص726.

(2) لستر ثرو ، مستقبل الرأسمالية ، ترجمة السيد عطا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2005 ، ص189-191. كذلك انظر : ديفيد هارفي ، الامبريالية الجديدة ، ط1 ، ترجمة وليد شحادة ، دار الحوار الثقافي ، بيروت ، 2004 ، ص49-55. كذلك انظر : سميح عبد الفتاح ، انهيار الإمبراطورية السوفيتية : نظام عالمي جديد أحادي القطب ، ط1، دار الشروق ، عمان ، 1996 ، ص218-219.

الداخلي والخارجي. كما أن سعي الولايات المتحدة لضمان تفوقها يتطلب نفقات باهظة، ومع وجود منافسة

اقتصادية حادة، فإن على الإدارة الأميركية ان تاخذ الواقع بنظر الاعتبار.

**3. على المستوى الاجتماعي :** يشهد المجتمع الأمريكي في الوقت الراهن ازمت اجتماعية خانقة بفعل ازدياد حالات الفقر وتركز الثروة في ايدي القلة، رافقه تصاعد نسب الجريمة وإدمان المخدرات، مما قاد بدوره الى ازمة هوية في المجتمع عبر نمو ارقام الجريمة من 6% الى 15% سنوياً، وتبلغ جرائم القتل في الولايات المتحدة نحو خمسة اضعاف ماهي عليه في اوربا، وجرائم العنف الى عشرة أضعاف<sup>(1)</sup>.

**4. على المستوى السياسي:** جاء تركيز الرؤساء الأميركيين بعد انتهاء الحرب الباردة على المناداة بنظام دولي جديد ، وما رافقه من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب والقضاء على اسلحة الدمار الشامل، انطلاقاً من الرغبة في ترسيخ القيادة الأميركية للعالم لكن هذه الافكار وان نادت بها الولايات المتحدة لاغراض سياسية كان لها أيضاً انعكاسات سلبية في الخارج عندما قادت السياسات الأميركية الى تدخلات عسكرية وانتهاكات فاضحة لحقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية، وداخلياً عندما أغرت الحركات المتطرفة في الداخل وقللت من فرص اندماج المهاجرين وباتت الثقافة السياسية في المجتمع الأمريكي تجنح إلى التطرف. ومن المؤشرات الواضحة على الاخفاق الأميركي، ان الفشل الاستراتيجي الذي انتهت اليه العديد من المغامرات الأميركية اعقبه زلزال اقتصادي، بدأ في عام 2008 بازمة داخلية امريكية ثم امتد تأثيره ليشمل العالم بأسره<sup>(2)</sup>. إن استمرار الولايات المتحدة في سياسة الهيمنة وان تواصل لعقدين من الزمن الا انه ليس من الممكن استمراره طويلاً ولأسباب عدّة فليس من المنطقي ان يستمر العالم في دائرة نفوذ دولة واحدة ، حيث يمتاز العالم بتنوع ثقافته وحضاراته وسياساته واقتصاداته، ومن الصعوبة بمكان على دولة واحدة مهما بلغ شأنها ضبطه والتحكم فيه لفترة غير محدودة. ولا بد للعالم من البحث عن توازنات جديدة.

**المطلب الثالث : النظام الدولي الجديد واثره على المنطقة العربية**

<sup>(1)</sup> فرانسيس فوكوياما، التصدع العظيم: الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي، ط1، ترجمة عزة حسين كية، بيت الحكمة، بغداد، 2004 ، ص62 وما بعدها. كذلك انظر: ادوارد ليتواك، انهيار الحكم الأمريكي: الأزمة الاقتصادية في مجتمع متدهور، ط1، تعريب ليلى غانم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1995، ص219. كذلك انظر: منعم صاحي العمار، أمريكا والتفرد المؤقت، أوراق إستراتيجية، العدد 2، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران 1999، ص ص3-4.

<sup>(2)</sup> شاهر إسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2009 ، ص 197 وما بعدها.

تُعد المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثراً بما يحدث في المشهد الدولي، بعد الحرب الباردة رغم أنها كانت أيضاً إحدى ساحات الصراع بين القطبين في المرحلة السابقة، وكانت حرب الخليج الثانية والعدوان على العراق في عام 1991، المدخل للإعلان الأميركي عن النظام الدولي الجديد بحجة حماية الشرعية الدولية، كما أنها كانت المنطلق لدخول القوات الأميركية وقوات الدول التي تحالفت معها في تلك الحرب إلى المنطقة كلها وبشكل خاص منطقة الخليج العربي<sup>(3)</sup>، بعد أن وجدت الإدارة الأميركية متنفساً عبر الخلل الذي أصاب البيئة الدولية اثر انهيار الاتحاد السوفيتي، ولتحقيق استراتيجية الوصول إلى الخليج الذي توفر سواحله الثروة والنفوذ العالمي.

طرح مفهوم النظام الدولي الجديد والمنطقة العربية تحفل بالازمات المستعصية مثل القضية الفلسطينية، ووجود دول عربية مازالت تخضع للاحتلال الخارجي مثل اريتريا (حصلت على استقلالها في عام 1993)، والاضاع المتازمة في لبنان بينما دخلت القوات العراقية إلى الكويت مما اضاف ازمة جديدة إلى ما تعانيه المنطقة، يضاف إلى ذلك التخلف والفقر والفجوة التكنولوجية بينها وبين العالم المتقدم.

لقد كانت أبرز مظاهر الخلل في المنطقة العربية التي تراكمت مع ما يسمى النظام الدولي الجديد:

1. العدوان على إحدى دوله المحورية في عام 1991 وهي العراق، ثم اخضاعها لحصار قاسٍ امتد لثلاثة عشر عاماً<sup>(1)</sup>، ثم احتلاله في عام 2003 تجاوزاً لكل الأعراف والقوانين، ورغم ممانعة الكثير من دول العالم وفي مقدمتها الدول الرئيسة في الاتحاد الاوربي، إلا ان الولايات المتحدة تدعمها العديد من الدول ومن بينها أيضاً دول أوربية قامت بالغزو العسكري والاحتلال.

وهنا لا بد من تثبيت حقيقة ان موقف دول الاتحاد الاوربي من الاستراتيجية الامريكية في العراق لم يكن موحداً وإنما يمكن وضعه ضمن فئات ثلاث<sup>(2)</sup>:

**الأولى:** في مقدمتها بريطانيا التي شاركت في المغامرة الامريكية تخطيطاً وتنفيذاً وكانت قواتها اخر المنسحبين من العراق. وهي تعد نفسها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة.

**الثانية:** وهي الدول التي اشتركت في عملية غزو العراق ومن ثم في القوة متعددة الجنسيات إلا أنها انسحبت من الائتلاف لاسباب عدة في مقدمتها التغييرات السياسية، ومجيء حكومات ذات توجهات مختلفة تعارض المشروع الاميركي في العراق كما هي الحال مع اسبانيا.

(1) حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، مصدر سبق ذكره، ص 166-171.

(2) جيف سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 656.

(1) ستار جبار الجابري (وآخرون)، الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات العدد 25، دار الصنوبر للطباعة، دمشق، 2008، ص 23.

**الثالثة :** وهي الدول التي قادت المعارضة الدولية والاوربية ضد المخططات الامريكية في العراق وعارضت الغزو وماترتب عليه واهمها فرنسا والمانيا. وقد اتسم موقف هذه الدول بالكثير من التغيير حيث انتقلت المانيا من المعارضة الى تاييد التوجهات الامريكية في العراق بعد وصول (أنجيلا ميركل) للحكم فيها والشبي ذاته حدث في فرنسا بعد وصول (نيقولا ساركوزي) للرئاسة الفرنسية.

ومن مسلمات القول؛ إن وراء مواقف دول الاتحاد الاوربي من الإستراتيجية الأمريكية تقف المصالح الاقتصادية بالدرجة الاولى والرغبة في الافادة من العقود النفطية واموال إعادة إعمار العراق بعد الاحتلال.

لقد سعت دول الاتحاد الاوربي لان يكون لها دور في الشأن العراقي بعد الاحتلال الا ان مشكلتين رئيسيتين اعترضتا طريق المشاركة الأوربية، أولهما أن اجتياح العراق تسبب في انشقاق كبير داخل الاتحاد، حين ايدت بعض دوله الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق، بينما الاخرى عن تحفظات قوية حيال قانونية الاجتياح، مما يعني ان اتخاذ قرار لاحق للتدخل من اجل اعادة بناء المؤسسات في العراق وما الى ذلك يتطلب استحقاقات اوربية داخلية صعبة. اما المشكلة الثانية فتمثلت بالفراغ الامني الذي حدث في اغلب مناطق العراق، مما ادى الى خطورة ارسال موظفين او عاملين للمشاركة في عملية اعادة بناء العراق بعد الحرب، مما كان يتطلب اقناع الشعوب الاوربية بان المجازفة والموارد التي تصرف في العراق، هي لصالح أوروبا<sup>(3)</sup>.

أن العلاقات الأميركية - الأوربية أكثر ترابطاً من حيث المصالح والاهداف الاستراتيجية التي يعمل الطرفان على تحقيقها، وان الاختلافات والتناقضات التي تظهر بين الحين والآخر نتيجة لتعارض المصالح لا تلغي النتيجة التي تظهر أن الجانبين اعتادا التوصل إلى صيغة مشتركة لمعالجة المشكلات بينهما وضمان عدم المساس بتلك المصالح. وهكذا فان المسالة العراقية بقدر ما كانت سبباً في عملية استقطاب جديدة في القارة الامريكية الى جانب او بالضد من الموقف الاميركي فانها كانت فرصة للجانبين لاعادة النظر في بعض الاسس التي قامت عليها العلاقات الاميركية- الاوربية، والتاكيد على ثبات الاستراتيجية التي تؤطر العلاقات بين الدول المطلة على ضفتي الاطلسي.

2. إعادة طرح مشروع الشرق الاوسط الكبير بعد التعديل (طرح هذا المشروع في منتصف ثمانينات القرن الماضي من قبل الكيان الصهيوني، من اجل تطبيع العلاقات مع الدول العربية، وفي مطلع التسعينات اعيد طرح المشروع وعقدت اربع مؤتمرات شرق اوسطية في الرباط والقاهرة وعمان وقطر) وفي إطار المشروع اوسطي عمدت الولايات

---

(1) توني دودج، محاولة إعادة تشكيل الدولة العراقية.. أي دور لأوروبا؟، في : ايغو دالدر (وآخرون) ، هلال الأزمات : الإستراتيجية الأميركية - الأوربية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2006، ص151.

المتحدة الى التدخل في شؤون دول المنطقة تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، الا انها جوهت بممانعة شديدة بعد ان اخفقت في تقديم النموذج الذي بشرت به عند احتلالها للعراق في عام 2003<sup>(1)</sup>.

فبالرغم من كل الاهتمام والمحاولات التي قام بها الطرفان الاميركي والاوربي لصياغة نظرة مشتركة حيال المنطقة العربية وما يجاورها او ماصطلح على تسميته بـ (الشرق الأوسط) إلا أنها أخفقت في الوصول الى حلول لمشكلات المنطقة ، وبسبب اهمية المنطقة لكلا الجانبين اطلقت مجموعة الثماني التي تضم الدول الصناعية الاكثر تقدماً في عضويتها (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا) والمفوضية الاوربية ماسمي بمبادرة الشرق الاوسط الكبير وشمالى افريقيا في حزيران/يونيو من عام 2004 بهدف تعزيز التحول السياسي والاقتصادي في المنطقة. ولكن هذا المشروع على ما فيه من طموح فانه يتطلب وقتاً طويلاً بفعل كثرة ماتعنيه المنطقة من اختلالات وأزمات<sup>(2)</sup>.

وواقع الأمر انه رغم اهتمام الجانبين الاميركي والاوربي بمنطقة الشرق الاوسط الا انها لم ينجح في صياغة نظرة مشتركة حيال المنطقة ويبقى موضوع التحول فيها على اهميته مشروعاً طويل الامد. ورغم ان تعاون الجانبين للوصول الى الهدف يتطلب مواقف متماسكة من قبل الشريكين الاميركي والاوربي، فليس من المتوقع تحقيق التحول الذي يسعيان اليه ما لم تتم معالجة الازمات الاكثر استعجالياً وخطورة وفي مقدمتها الوضع في العراق والقضية الفلسطينية<sup>(3)</sup>.

3. إعادة النظر في قضية الصراع العربي - الصهيوني، ورغم ان الولايات المتحدة كانت باستمرار تدعم اسرائيل، الا ان العرب كانوا يحصلون على بعض الدعم من الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية في المطالبة بحقوقهم في فلسطين، وبانهيار المنظومة الاشتراكية فقد العرب ذلك الحليف فوجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة للانفراد بادارة الازمة، بما يضمن مصالح الحليف الصهيوني.

ولكن تشابك الأوضاع الدولية وتعقدتها جعل من المسعى الاميركي للانفراد بحل قضية الصراع العربي - الاسرائيلي، بعيداً عن الاطراف الاخرى وخاصة الاتحاد الاوربي، أمراً غير ممكن. ورغم ذلك فقد سعت الولايات المتحدة بعد انتهاء

---

(1) سعيد اللاوندي ، الشرق الأوسط الكبير : مؤامرة أمريكية ضد العرب ، ط 1 ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2005 ، ص5-15. كذلك انظر : يوسف المراشدة ، العولمة وأثرها على العالم العربي (مشروع الشرق الأوسط الكبير) ، ط 1 ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص220-229.

(2) جينيفر ويندسور ، تشجيع الديمقراطية ومكافحة الإرهاب ، ترجمة شاهر عبيد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2004 ، ص78-112. كذلك انظر: نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، ط1، دار الشروق، عمان ، 2005، ص9 وما بعدها.

(1) Joseph S. Nye , U.S Power and Strategy after Iraq , Foreign Affairs, Vol.82 , No.4, Jule-August 2003, p.50-53

كذلك انظر : احمد طحان ، حتمية التغيير في الشرق الأوسط الكبير (العراق-سوريا-السعودية-مصر-إيران) ، ط 1 ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2006 ، ص31-44.

الحرب الباردة الى استغلال هيمنتها وسيطرتها على النظام العالمي الجديد لترجيح كفة الموقف الاسرائيلي في هذا الصراع وتسويته بما يكفل حماية امن اسرائيل وتزير دورها في المنطقة<sup>(1)</sup>.

ورغم أن الطرفين الأمريكي والأوروبي يؤيدان قيام اسرائيل الا ان انهما يختلفان في الموقف من القضية الفلسطينية وبينما تقف الولايات المتحدة دائماً إلى جانب إسرائيل فان للاتحاد الاوربي مواقف معتدلة تجاه هذه القضية. وواقع الأمر أن تعاون الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة يجعل منهما أكثر تأثيراً، إلا أن الاتحاد الأوربي يمتلك سياسات أكثر تقدماً فيما يتعلق بموضوعات المستوطنات والقدس الشرقية، مما يعطيه ارجحية في المفاوضات كوسيط سياسي مقبول من الجانبين. كما يمكنه لعب دور مفيد من خلال حث الولايات المتحدة على تبني موقف أكثر توازناً<sup>(2)</sup>.

إن المنطقة العربية بما تشتمل عليه من مناطق توتر ونفوذ ومصالح للجانبين كانت دائماً منطقة تنافس على النفوذ، وإذا لم يكن الجانب الاوربي يستطيع الفوز في هذه المنافسة فانه في الاقل يمثل معادلاً جيداً للتخفيف من غلواء الدور الامريكي، ويمنح دول المنطقة خياراً وان كان محدوداً.

## الخاتمة

بعد عقود من توافق عالمي على نظام القطبية الثنائية، جاء انهيار الدولة السوفيتية والمعسكر الذي تقوده، ليمنح الولايات المتحدة التي كانت تقود المعسكر المقابل، شعوراً بالانتصار وبوجود فرصة سانحة للهيمنة على القرار الدولي، فدعت العالم الذي بات يفتقد التوازن الى حد كبير ، الى ماسمي بـ " النظام الدولي الجديد " من اجل ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الاتحاد السوفيتي من مواقع النفوذ، والذي بدا تطبيقه عملياً بشن عدوان واسع قادته الولايات المتحدة ضد العراق، في كانون الثاني/يناير 1991، اعتقد السياسيون الأمريكيون أنهم على أول الطريق المفضي الى السيطرة على مقدرات العالم في القرن الحادي والعشرين.

واقترنت الدعوة الأميركية لنظام دولي جديد مع محاولات لاعطاء ملامح محددة لهذا النظام تلخص بالدعوة الى الانتقال الى اقتصاديات السوق، والهيمنة الاميركية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة. والتأكيد على دور الولايات المتحدة قائدا للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ، وانطلقت من ذلك للتدخل في الشؤون الداخلية للدول

(1) تشارلز كويتشان ، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه شركاء أم متنافسون ؟ ، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2008 ، ص5 وما بعدها. كذلك انظر : سمير الظاهر، التنافس الأمريكي الفرنسي في الوطن العربي، مجلة دراسات دولية ، العدد 34، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، تشرين الأول/أكتوبر 2007، ص69.

(2) علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص2005 ص35 وما بعدها. كذلك انظر : يزيد صايغ ، إعادة عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية إلى مسارها، في : ايغو دالدر ، هلال الأزمات، مصدر سبق ذكره، ص ص87-88.



والشعوب تحت شعارات حقوق الانسان، وحماية الاقليات والديمقراطية، وذرائع اخرى، واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط، وغيرها مما ينسجم مع الطموحات الاميركية لتكوين امبراطورية كونية.

ولكن رغم انفراد الولايات المتحدة بقمة "النظام العالمي" بعد الحرب الباردة الا ان هذا النظام شهد تحولات هيكلية في قمته تتمثل بمحاولات قوى دولية تسعى الى ان ترتقي الى مستوى القوى العظمى وبالذات الاتحاد الاوربي لمنافسة الولايات المتحدة في تفرداها العالمي في النظام الجديد.

وأدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور مراكز اقتصادية وسياسية في أوروبا واسيا كالاتحاد الأوربي واليابان والصين ، واصبحت المهمة الاساسية للولايات المتحدة هي منع ظهور اقطاب منافسة ، واحذت هذه القوى ترتقي لاحتلال مكانة دولية متكافأ مع طبيعة امكاناتها ، وأخذت تؤدي أدواراً دولية فاعلة على وفق رؤية اساسها التعددية في مراكز القوى الوطنية في مراكز القوى العالمية وبما لا يفقدها دورها في الترتيب وصياغة هيكلية النظام الدولي الجديد.

وبينما يرى البعض أن بروز هذه القوى الصاعدة الكبرى ولاسيما الاتحاد الأوربي جعلها بمثابة العدو الرئيس ومن اخطر التحديات للولايات المتحدة ، فان الولايات المتحدة كانت تتحرك ايضا نحو الحد من تفاقم قواها المتنامية. كما كانت هناك مساع اوربية للاستقلال عن السيطرة الامريكية وانشاء قوة عسكرية موحدة مستقلة عن حلف الناتو ، غير ان الولايات المتحدة تصدت لهذا التوجه واعلنت انها لن تسمح بذلك الا اذا كان ضمن الناتو مقيدة بذلك اية نزعة استقلالية اوربية.

وبالمقابل فانه رغم أن العلاقات الأمريكية الأوربية عرفت فيما سبق بكونها علاقات شراكة إستراتيجية حقيقية ، الا ان الرؤية التحليلية لا تغفل مشاكل قد تصادفها مستقبلاً إذ هناك مشكلة الاستقلالية والوحدة الاوربية التي ترفضها الولايات المتحدة سراً وعلناً... فضلاً عن اختلاف الرؤى المستقبلية بين الطرفين ، وبينما ينادي الاتحاد الأوربي بعالم متعدد الاقطاب وتغليب الوسائل الدبلوماسية على العسكرية في حل اي نزاع دولي ، عملت الولايات المتحدة وفق خطط واهداف محددة تتمثل بالانفراد بقيادة النظام الدولي وتوجيهه بما يتفق مع مصالحها والركون الى القوة العسكرية وهذا ما اوجد شرخاً بين الجانبين الاوربي والامريكي.

وتثير العلاقات الأمريكية مع الاتحاد الاوربي تساؤلات كثيرة في ظل واقع وطموحات كل منهما، وبينما يسعى الاتحاد الاوربي للارتقاء إلى مصاف قطب فاعل في مواجهة التوسع الاميركي في المجالات كافة، فان الولايات المتحدة تجدد من مصلحتها عدم فسح المجال لمثل ذلك الاحتمال ، وفي ظل التنافس والصراع بين الجانبين.

وتعد المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثراً بما يحدث في المشهد الدولي، سواء كان ذلك خلال الحرب الباردة ام بعدها ، وكانت حرب الخليج الثانية والعدوان على العراق في عام 1991، المدخل للاعلان الاميركي عن النظام الدولي الجديد بحجة حماية الشرعية الدولية ، كما إنها كانت المنطلق لدخول القوات الاميركية وقوات الدول التي تحالفت معها في تلك الحرب الى المنطقة كلها وبشكل خاص منطقة الخليج العربي، بعد ان وجدت الادارة الاميركية متنفسا عبر الحلل الذي اصاب البيئة الدولية اثر انهيار الاتحاد السوفيتي، ولتحقيق استراتيجية الوصول الى الخليج الذي توفر سواحلته الثروة والنفوذ .

إن العلاقات الأميركية - الأوروبية أكثر ترابطاً من حيث المصالح والاهداف الاستراتيجية التي يعمل الطرفان على تحقيقها، وان الاختلافات والتناقضات التي تظهر بين الحين والآخر نتيجة لتعارض المصالح لاتلغي النتيجة التي تظهر ان الجانبين اعتادا التوصل الى صيغة مشتركة لمعالجة المشكلات بينهما وضمن عدم المساس بتلك المصالح.

وفي العموم دعونا نقول ، إذا ما أردنا وصف شكل العلاقة بين القوى الاوربية الصاعدة المتمثلة بـ (الاتحاد الأوربي) وعلاقتها بالنظام الدولي الجديد او بالولايات المتحدة مستقبلاً ، استناداً لماضي وحاضر هذه العلاقة والمركزات التي تستند اليها هذه القوى واستنادا لطبيعة وظروف عالم القرن الحادي والعشرين واستناداً لعناصر قوة كل طرف، فان المستقبل يفيد باستمرار الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين ، فالاتحاد الاوربي قد ارتقى لمستوى كتلة دولية واضحة لها اهداف متعددة وبعيدة المدى على كافة الصعد، لكن مستوى علاقاتها مع الولايات المتحدة لا تزال تفرض عليها القبول بالتوجيه الامريكى لتلك الشراكة.

كما انه من غير المستبعد إطلافاً أن يتزايد التنافس بين القوتين في المستقبل ومن ثم بروز الاتحاد الاوربي كقوة صاعدة يمكن ان تشكل تحدياً مباشراً للولايات المتحدة، لان دول الاتحاد الاوربي سوف تعمل جاهدة على تثبيت وجودها في النظام العالمي الجديد وان يكون لها دور بارز فيه. وستتوجه نحو زيادة الانفاق العسكري الاوربي المشترك وتقليل التدخل الامريكى في شؤونها ، بينما لا يبدو في المستقبل المنظور ما يفيد بدور للممانعة العربية في تحديد اتجاهات التنافس على المصالح والنفوذ في المنطقة.